محاولة لفهم الممارسة

الإعلاميون العرب ومسألة الديمقراطية

أ.د. عبدالله بن محمد الرفاعي

الرياض

2010

تعد إشكالية الديمقراطية وعلاقتها بوسائل الإعلام إشكالية عميقة ومتأصلة في الفكر الإعلامي والسياسي على حد سواء. إلا أنه من الملاحظ دائماً تركز الاتجاهات البحثية والأكاديمية في تناول هذه الإشكالية نحو البعد المتعلق بكيفية تفعيل وتقييم دور وسائل الإعلام في نشر قيم الديمقراطية واستيعابها.

في الوقت الذي نرى هذه الدراسات تبتعد عن دراسة القائم بالاتصال واتجاهه نحو الديمقراطية كعنصر رئيس في عملية نشر الوعي الديمقراطي، والقيام بالدور المفترض لوسائل الإعلام في هذا الصدد.

ولا شك أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فثمة تغيرات راهنة عميقة الأثر ترتبط بهذه الإشكالية على مستوى العالم العربي.

ويأتي على رأس هذه التغيرات حالة الحراك السياسي الذي تشهدها المنطقة، وهذا الحراك قد ازداد وفق الحاجات المحلية المتجددة وبروز المتغيرات الدولية والضغوط العالمية، وتطلع كثير من الشعوب العربية في الاتجاه نحو التعددية والديمقراطية.

لقد صور بعض المعلقين الغربيين العالم العربي على أنه منطقة راكدة سياسياً وأفاق فجأة على فكرة التغيير في أعقاب أحداث 11 سبتمبر. وهذا التصوير غير سليم تماماً. مع الاستثناء، حتى الآن. فقد سعت بعض دول الخليج والدول العربية من أجل الإصلاح السياسي خلال القرن العشرين. ومع عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وبينما بدأت الأنظمة تواجه تحديين جديدين هما الانكماش الاقتصادي والحركات الإسلامية السياسية، ظهر تيار ليبرالي يرغب في إضفاء الشرعية، وبدأ العديد من الحكام يتقبلون فكرة الانتخابات والتعددية، ورفعوا بعضاً من سيطرتهم على النشاط الاقتصادي. وبدأت بعض الأشكال الجديدة تظهر في المنطقة خلال تلك السنوات مثل المنظمات المدنية والديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان ومحطات التليفزيون العربية والفضائيات[1].

ولاشك أن ظهور الحركات الإرهابية المتوازي مع أحداث 11 سبتمبر وما بعدها سرع من اعتماد الخيار الديمقراطي – على المستوى المعلن على الأقل – من قبل الأنظمة العربية، كبديل عن ترك الأنظمة السياسية عرضة للتغيير عن طريق العنف.

وعلى مستوى آخر بالغ الأهمية يأتي المشروع الأمريكي لنشر الديمقراطية في العالم العربي مصحوباً بعدد من الجهود السياسية والإعلامية، يأتي هذا كله كعنصر محفز إضافي (إن لم يكن أصبح أساسياً) لحالة الحراك الديمقراطي في المنطقة، مما فتح مجالات جدالية واسعة بين المفكرين بل وحتى في الأوساط الشعبية قبولاً ورفضاً، ولا شك أن هذا المشروع يشكل أحد المتغيرات المهمة في إشكالية الديمقراطية في العالم العربي.

وثالث المتغيرات الرئيسة المحفزة لهذا المشروع هو ظهور وانتشار وتغلغل استخدام وسائط الاتصال الحديثة المتمثلة في الفضائيات والإنترنت، وهو ما جعل حالة الوصاية الإعلامية للدولة أمر غير ممكن مما رفع سقف الطموحات العربية تجاه الحرية والتعددية.

إذ أدت ثورة الإعلام والاتصال إلى بروز فاعلين جدد على الساحة الدولية، وزيادة دور فاعلين كانوا موجودين بالفعل. ويتمثل هؤلاء الفاعلون ليس فقط في الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، ولكن أيضا الرأي العام العالمي. وأصبح هؤلاء يلعبون دوراً هاماً في تحديد الأولويات الدولية، وتوجيه سياسات

الحكومات الوطنية، بدرجة أكبر بكثير من أي فترة مضت، ولاسيما في القضايا المتعلقة بالحرب والأمن والسلام على الساحة الدولية، وكذلك القضايا الإنسانية.

ورغم أن ثورة الإعلام والاتصالات خلقت ضغوطاً إضافية على المجتمع الدولي للتدخل في الصراعات الإقليمية والداخلية العنيفة، إلا أن هذا التدخل كان يتم في الأغلب وفق الشروط الخاصة بالقوى الدولية المعنية، وبما يتوافق مع مصالحها القومية، وليس حسب الظروف الموضوعية لهذه الصراعات، وهو ما يدفع البعض إلى النظر إلى العولمة باعتبارها محاولة لصنع أو إعادة صنع العالم، في كافة مجالات التجارة والمعلومات والاتصالات والسياسة، من خلال رؤية معينة تحددها مصالح القوى الدولية المهيمنة[2].

وعلى هذا الأساس تأتي هذه الدراسة لتعالج إشكالية اتجاهات القائمين بالاتصال في العالم العربي نحو الديمقراطية في محاولة لإدراك البعد الإعلامي والفكري للديمقراطية لدى هذه الفئة التي تسهم بدور مهم في تشكل الفكر والوعي العام لدى الجماهير العربية.

مفهوم الديمقراطية:

جاء في وثيقة مكتبة الإسكندرية: أن الديمقراطية هي النظام الذي يعتبر الحريةَ القيمةَ الأساس والأعلى، وهي التوصل إلى السيادة الحقيقية للشعوب بحيث تحكم نفسها بنفسها من خلال التعدّدية السياسية التي تقود إلى تغيير الحكومة، وهي نظام يقوم على احترام كل حقوق الفكر والتنظيم وحرية التعبير للجميع([3]).

بينما يرى أحد الباحثين أن الديمقراطية بمعناها الواسع هي: مشاركة الشعب في اتخاذ القرار السياسي، ومراقبة تنفيذه، والمحاسبة علي نتائجه، وأنها بالمفهوم الإجرائي "صيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية، من خلال قواعد وأسس متفقاً عليها سلفاً بين جميع الأطراف، تضمن تداول السلطة بين الجميع من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة[4].

وترى إحدى الباحثات أن مفهوم الديمقراطية مشتت ومتنوع بين ديمقراطيات شعبية، وجماهيرية، وليبرالية، وحرة، وحقيقية، وزائفة، وغير ذلك، وترى أن كل القوى السياسية القمعية منها والليبرالية، الإسلامية منها والعلمانية، الدينية والمدنية، الشيوعية والرأسمالية تصف نفسها بالديمقراطية، بل إنها لا تتوقف عند هذا الحد بل إنها تبرر أية إجراءات تتخذها حتى لو كانت قمعية واضطهادية تحت اسم الديمقراطية، وتحت شعار الدفاع عنها[5].

الديمقراطية في المواثيق الدولية:

يشير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (29) بند (2) إلى أن الفرد يخضع في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي[6]، وهو ما يجعل الأصل في المجتمعات أن تكون ديمقراطية، وأن أية قيود تفرض على الإنسان تكون في نطاق تحديد الواجبات تجاه الأفراد الآخرين والمجتمع فقط.

وإذا اعتبرنا أن الديمقراطية تستلزم حرية التفكير التعبير فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد نص في مادتيه (18)، (19) على حق التعبير لجميع البشر[7].

كما نص ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي الذي بدأ العمل به عام 2000 على جميع المظاهر الديمقراطية المتمثلة في دعم الحريات والتعددية والتنوع، وجاء نص المادة رقم (11) بند (2) **تحترم الحرية وتعددية وسائل الإعلام**[8].

ولا شك أن تأكيد المواثيق الدولية على الديمقراطية ومظاهرها يشكل حالة من الإجماع العالمي نحو تبني الديمقراطية، ولكن صارت الإشكالية أية ديمقراطية، وأي شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية هو الواجب التحقيق.

الإسلام بين الشورى والديمقراطية:

تتعدد الاختلافات والرؤى بين من يعالج قضية الشورى والديمقراطية، وكل فريق يناصر وجهة نظره عبر إيراد سلسلة من المفاهيم والطروحات النظرية، والاستدلال بشواهد تطبيقية لممارسات الشورى والديمقراطية[9].

ويمكن القول بوجود سمات واضحة تقارب الديمقراطية من الشورى بمعناها الأصيل، وسمات أخرى يبتعد بها المصطلحان عن بعضهما البعض، وقضية العلاقة بين الديمقراطية والشورى قضية نظرية راسخة في العالمين العربي والإسلامي، بل إنها استجلبت معها الكثير من الآراء الغربية التي عالجت هذه العلاقة. وبعيداً عن الدخول في تفاصيل كثيرة ومتعددة يمكن إجمال القول في ثلاثة عناصر هي المفهوم، والمرجعية الحاكمة، والآليات فيما يلي:

- أن الشورى والديمقراطية تعنيان حكم الشعب أو من يمثله، ولكن وفق حدود تحكم عمل كل منهما.
  - فالشورى تعني حكم أصحاب الرأي من الأمة وتداولهم للرأي بما يحقق المصلحة العليا للأمة، وبما يقيم دين الله عز وجل في الأرض.
  - والديمقراطية تعني حكم الشعب عبر اختيار ممثلين تكون لهم سلطة التشريع وفق مصالح الدولة.
- أن المرجعية الحاكمة لكلا النظامين مختلفة عن الأخرى حيث إن:
  - المرجعية الحاكمة للشورى هي شرع الله عز وجل، فلا يجوز لأصحاب الشورى أن يخالفوا ظاهر الشرع وباطنه، بل هناك مدى محدد يحق لهم العمل في إطاره في سبيل تحقيق مصلحة الأمة.
  - بينما المرجعية الحاكمة للديمقراطية هي الشعب الذي أسبغ على هؤلاء الممثلين له صفة الشرعية في إقرار ما يجوز وينبغي، وما لا يجوز، وهنا المرجعية الأصيلة بشرية إنسانية قابلة للخطأ، ومن أمثلة الأخطاء الديمقراطية الكثير من الدعوة للحروب، وظهور زعامات ديكتاتورية بناء على اختيار ديمقراطي كالنازية والفاشية، ووجود سياسات التمييز العنصري والتطهير العرقي قامت بها مجالس تم انتخابها ديمقراطياً.
- إن آليات الممارسة بين النظامين قابلة للجدال حولها:
  - فالشورى ذات مدى واسع ولا يحق لمفكر ما أن يحصر الآليات التي يتم اختيار أعضاء مجالس الشورى على أساسها، فالشورى شهدت انتخابات مباشرة، كما شهدت اصطفاء وتعييناً لأصحاب

الرأي السديد والخبرة المسبقة من قبل ولي الأمر، وغير ذلك، إلا أن الأمر الذي ينبغي التركيز عليه ههنا هو قدرة الشورى كنظام وقابليتها لاتباع أساليب التمثيل الديمقراطي الحر الناجم عن الاقتراع الحر المباشر باعتباره صار أساس الحرية في العصر الحديث، إلا أن هذا الأمر يقيد – كما هو الحال في نظم ديمقراطية كثيرة – بعوامل تتعلق بحسن السمعة (العدالة) والخبرة.

- الديمقراطية ذات آلية واحدة تتركز في الانتخاب الحر المباشر من قبل الشعب لمن يمثلونهم في المجالس النيابية، وأن هذا الشعب لا توجد لديه حرية مباشرة في إسقاط هذا المجلس وفق آلية محددة قبل انتهاء دورته المحددة بعدد من السنوات، ولكن الشعب يتبع في هذه المسألة عدداً من الإجراءات – المتاحة في بعض الدول والمجرمة في دول أخرى – مثل العصيان المدني، والإضرابات، والتظاهرات، كما تقضي بعض النظم الدستورية بإجراءات قد تخول بها السلطات القضائية ممثلة في المحكمة العليا، أو السلطات التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية بإعلان حل المجلس النيابي والدعوة لإعادة الانتخاب.

وسائل الإعلام ونشر قيم الديمقراطية:

للقيم الديمقراطية دور محوري في انضاج عملية الانتقال إلى الديمقراطية وتوفير شروطها الأساسية. ويتطلب ذلك إنجاز ثلاثة مهام أساسية هي:

– إشاعة الثقافة المدنية الديمقراطية في المجتمع.

– الاهتمام بتربية المواطنين لتمثل هذه الثقافة وقيمها في حياتهم اليومية وفي علاقتهم بالآخرين.

– تدريب المواطنين عملياً على الممارسة الديمقراطية، واكتسابهم خبرة هذه الممارسة من خلال النشاط اليومي الذي يقومون به في مختلف مجالات الحياة. وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل للقيام بهذه المهام لأنها تقوم أيضا على القيم الديمقراطية، ولأنها تجتذب إلى عضويتها دائرة واسعة من المواطنين الذين يسعون إلى الاستفادة من خدماتها أو ممارسة نشاط جماعي للدفاع عن مصالحهم، أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة. فكيف تقوم مؤسسات المجتمع المدني. بهذا الدور، وما هي علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية، وما هو دورها المحدد في بناء الديمقراطية؟[10].

ويعبر Scheuer في مقالته النقدية لكتاب Starr حول إبداع الميديا.. الأصول السياسية لوسائل الاتصال الحديثة عن أن علاقة الديمقراطية ووسائل الإعلام علاقة جدلية متشابكة، مؤكداً على ضرورة الاعتراف بحتميات محددة أهمها: عدم القدرة على الفصل المباشر بين الاقتناع بمبادئ الديمقراطية والسعي نحو نشرها، وهو ما يعني أن القائم بالاتصال ينبغي أن يكون على إيمان تام بالديمقراطية ليستطيع الدعوة إليها، كما أكد على ارتباط الديمقراطية بالصحافة الحرة والقوية، واعتبار أن الإعلام ذا دور موازٍ للتعليم في عمليات نشر الوعي الديمقراطي وليس فقط معضداً له، وهو ما يؤكد على ضرورة تضافر جهود التعليم والتربية والإعلام في تأسيس الاتجاهات نحو الديمقراطية [11].

إشكاليات علاقة وسائل الإعلام بالممارسة الديمقراطية:

من الواضح في أدبيات الدراسات الاتصالية العربية منها والأجنبية وجود أصيل للديمقراطية، وأنه من الواجب على وسائل الإعلام السعي الدؤوب نحو تمكين الديمقراطية في المجتمعات، وذلك عبر كفالة حرية التعبير، وحماية التعددية، والحفاظ على كيان الدولة، ودعم المشاركة السياسية.

وههنا لا يمكن إعادة الحديث من جديد حول هذه الأمور، بل إن ما يعنينا هنا هو التعرف الفعلي على أداء وسائل الإعلام لهذه الوظيفة الموجودة في أغلب الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية.

والأمر اللافت للنظر هنا . بعيداً عن المثاليات وبالتركيز على الواقع العملي . وجود حالة متعاظمة من التضارب بين ما هو كائن وما هو واجب، وزيادة الانتقادات حول الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام فعلاً.

وعلى هذا الأساس يمكن تركيز أهم ملامح العلاقة بين وسائل الإعلام والممارسة الديمقراطية في ثلاثة مستويات:

الأول: **وسائل الإعلام والممارسة الديمقراطية في المجتمعات الغربية الليبرالية**:

تتمحور الإشكالية الكبرى في الفكر الغربي حول المصلحة، والسعي وراء المصلحة يمثل الدافع الرئيس وراء الحراك الاجتماعي في المجتمعات الليبرالية وفق رؤية جون لوك وفلسفته، وهنا تبدو العلاقة بين التطبيق الديمقراطي الأمثل لا تتصارع مع السعي وراء المصلحة كمنطلق أول حيث يرى كيتشام أن المواطنة ذات بعدين أولهما: حافزه المصلحة الذاتية والآخر يدفعه هاجس الصالح العام. وأن نموذج الاهتمام بالصالح العام يتطلب من المواطنين الذين لديهم مصالح خاصة أن يملكوا أيضاً ويعدلوا إدراكاً للصالح العام. وأمر العلاقة بين الاثنين وتغليب أحدهما على الآخر يتعلق بعملية تعليمية مستمرة تحظى فيها وسائل الإعلام بالجانب الأكبر لتنتج المواطن المسؤول القادر على التمييز بين أولويات المصلحة الذاتية والعامة[12].

ولا شك أن هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق سوى في مناخ إعلامي حر مسؤول، وهو ما يجعل نظرية المسؤولية الاجتماعية هي المركز في الدراسات التي تناولت التربية السياسية.

والأمر ذاته تؤكده هيوم حيث ترى أن هناك فارقاً كبيراً بين الصحافة الحرة وصحافة المصالح، فالصحافة الحرة هي التي تضطلع بعدد من المسؤوليات تجاه الفرد والمجتمع وهي:

1. القيام بدور الرقابة على أعمال الحكومة.
2. تسليط الضوء على القضايا الهامة.
3. تثقيف المواطنين.
4. إقامة التواصل بين الناس[13].

وفي حين تؤكد هيوم على التفرقة بين الصحافة الحرة وصحافة المصالح، يرى بعض الباحثين أن هذه التفرقة نظرية بحتة حيث يرى Machesney في كتابه (الميديا الغنية والديمقراطية الفقيرة) أن وسائل الإعلام قد ابتعدت تماماً عن تمكين الديمقراطية والحرية في المجتمعات، بل إنها انحرفت لتكون قوة معادية للديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وعلى مستويات متشابهة في بقية دول العالم. وأشار إلى أن أهم الإشكاليات التي أثرت على انحراف الدعم الإعلامي للديمقراطية تتمثل في: تطور تقنيات الاتصال، ونمو الاحتكارات والاندماجات بين القوى الإعلامية الأمريكية والعالمية، وفساد الأداء الإعلامي الذي بات يزيف الحقائق لمصلحة جماعات معينة،

والأمر الأخطر هو سعي وسائل الإعلام في تزييف مفاهيم الديمقراطية ليبدو الفساد والاحتكار والصوت الواحد والسعي وراء المصالح من القيم الديمقراطية وهو أخطر الأمور[14].

وعلى هذا يمكن القول بوجود مظهرين رئيسين لعلاقات للمصلحة والإعلام والديمقراطية هما:

الأول: المظهر المفترض، وهو ما تعبر عنه أغلب الدراسات النظرية وتروج له.

الثاني: المظهر الفعلي، حيث لا يمكن فصل دور وسائل الإعلام في السعي وراء المصلحة في تعديل وتلوين الرسائل الإعلامية لتتفق مع هذه المصلحة، حتى لو أدى ذلك إلى تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وهو ما يتناقض بشكل مباشر مع المفاهيم الديمقراطية السليمة التي تتأسس على الموضوعية والحوار واحترام الآخر.

وإذا كان Glasser & Craft قد أشارا في دراستهما حول الصحافة العامة والبحث عن المثاليات الديمقراطية إلى أن أحد أهم العوائق أمام قيام وسائل الإعلام بدعم الممارسة الديمقراطية الفعلية يتعلق بوجود حالة من غياب القدرة على التحكم الذاتي لدى الوسيلة الاتصالية ذاتها في الرسائل التي تصدر عنها، وهو ما يعني أن الصحافة الخاصة تخضع لسيطرة جماعات المصالح لذا فهي غير ديمقراطية ومنحازة في الأساس، أما العامة فهي تخضع لتدخلات سياسية وإعلانية وتنظيمية داخلية تحجم من قدراتها على الأداء الأمثل تجاه الديمقراطية، وهو ما يعني أن مبادئ الممارسة الديمقراطية ذاتها حين تنتفي داخل الوسيط الإعلامي فإن هذا يعني أن قدرة هذا الوسيط على القيام بالدور العام نحو الديمقراطية يصير ضعيفاً[15].

ولا شك أن هذه الإشكالية المتعلقة بالممارسة الديمقراطية بين القائمين بالاتصال داخل الوسيلة الإعلامية، تكون ذات أبعاد خطيرة للغاية في الدول التي تعاني من ضعف الممارسة الديمقراطية العامة، وعلى رأسها الدول العربية ودول العالم الثالث.

الثاني: وسائل الإعلام والممارسة الديمقراطية في الديمقراطيات الحديثة:

تأسست العديد من الديمقراطيات في العام عقب سقوط النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية، وغيرها من دول العالم، وإذا كان المشهد الغربي يتسم بقدر من التعقيد حيال الفصل المباشر بين المصلحة والديمقراطية والأداء الإعلامي، فإن التجارب الديمقراطية الوليدة خاصة التي اعتمدت على تطبيق النموذج الغربي عامة، والأمريكي خاصة تمثل حالات جيدة يمكن من خلالها التيقن من نتائج الدراسات الأمريكية والغربية.

ففي دراسة Deppe التي تناولت العلاقة بين الديمقراطية ووسائل الإعلام في روسيا أكدت الدراسة على عدد من النتائج المهمة للغاية وهي:

1. أن المد الديمقراطي بطبيعته يفتح الباب أمام ظهور كيانات إعلامية متنوعة كماً وكيفاً.
2. إن سعي جماعات المصالح بأنواعها الاقتصادية والسياسية نحو السيطرة يجعلها تستخدم وسائل الإعلام بشكل غير ديمقراطي، وهو ما أسفر عن حالة من التراجع في الأداء الديمقراطي، وفي تدعيم الحرية في وسائل الإعلام في روسيا.
3. إن القوانين لا تكفي في حماية حرية التعبير دون وجود أساس من التربية السياسية السليمة لدى أفراد الشعب.

4. إن التدخل السياسي في الرسالة الإعلامية وحظر بعض الرسائل المتعلقة بالانتخابات والأحداث الإرهابية وأحداث الشيشان مثل قيداً مهماً في حرية الإعلام في ظل نظام إعلامي نشأ على التدخل في الرسائل الإعلامية، وهو ما أسفر بدوره حالة من فقدان الثقة بالتجربة التعددية ككل.
5. أثر الفساد السياسي والاقتصادي بشكل مباشر في دور وسائل الإعلام في دعم تنظيمات المجتمع المدني التي ينبغي أن تقوم بدور مراقبة اجتماعية لأداء وسائل الإعلام[16].

أما دراسة Juan والتي تناولت وسائل الإعلام في سنغافورة فقد أشارت إلى وجود ارتباط قوي بين وسائل الإعلام والدعوة للديمقراطية من جهة، وبين الدعوة للديمقراطية والدعوة إلى العولمة من جهة أكبر، ويرى أن وسائل الإعلام حين تتبنى الدعوة للديمقراطية فإنها غالباً ما تكون مدفوعة بدوافع اقتصادية رأسمالية، ويتساءل: لماذا لا يتم الحديث عن الديمقراطية سوى في الأماكن التي يمكن فيها حصد الأرباح وجني المكاسب؟ ويرى أن المعالجات الإعلامية للديمقراطية في الشرق الأقصى قد تمت بدوافع راسمالية، وأنه كان يتم دائماً التغاضي عن الممارسات غير الديمقراطية عند ضمان الجوانب الاقتصادية، بينما كان يتم استخدام شعارات الديمقراطية كسبيل للولوج والنفاذ داخل الدول والمجتمعات التي تستعصي على الرأسمال الغربي، ويؤكد أن الممارسة الإعلامية في الشرق الأقصى قد تأثرت بشدة بهذا البعد. وأكد أن ذلك لا يمكن أن يكون سبباً في التخلي عن الخيار الديمقراطي العام، وأنه من الواجب على منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام باعتبارها جزءاً من هذه المنظمات أن تمارس دوراً رقابياً يتيح لها على الدوام التأكد من أن الديمقراطية لا تدخل ضمن الصفقات الاقتصادية[17].

الثالث: **وسائل الإعلام والممارسة الديمقراطية في فترات التحول والانتقال**:

ومنها العالم الثالث والعالم العربي.

تشير دراسة Hyden ورفاقه إلى أن ثمة عوامل رئيسة هي الحاكمة في عمليات التحول الديمقراطي في العالم الثالث، وتشير الدراسة إلى أن هذه العوامل هي التي تحدد مستوى عملية الإحلال الديمقراطي والإصلاح السياسي والدور الذي ينبغي أن تقوم به وسائل الإعلام في هذا الصدد. إذ تشير الدراسة التي تتبعت تاريخياً مستويات التحول الديمقراطي في أفريقيا إلى أن هذه العوامل هي:

1. القوانين المنظمة للممارسة الإعلامية في مراحل التحول.
2. طبيعة ملكية وسائل الإعلام وانتمائها للسلطة الحاكمة.
3. مستوى الوعي الثقافي بضرورة الديمقراطية.
4. المستوى الاقتصادي والاجتماعي العام.

ونقدت الدراسة البحوث الغربية حول الأداء الديمقراطي في دول العالم الثالث حيث أكدت على وجود مستوى واسع للتطبيق الديمقراطي العام الذي قد لا ينطلق من تقليد الأداء الديمقراطي الغربي، وهو ما يسفر عن تحيز مضاد تجاه أي تجربة إصلاحية في العالم الثالث لا تتطابق مع المعطيات الغربية، مشيرة إلى أن وجود مقاومة شعبية ضد النماذج الغربية متهمة إياها بالإمبريالية والنفعية[18].

وتشير الباحثة أمل جمال إلى أن أزمة الإعلام في العالم العربي تتسم في وجود ثلاث قوى متصارعة ذات مفاهيم مختلفة عن الديمقراطية هذه القوى هي:

القوى الليبرالية (العلمانية).

القوى الإسلامية (بشقيها المتشدد والمنفتح).

القوى القومية العروبية (ذات الاتجاه اليساري غالباً).

وفي دراستها حول وضعية الإعلام والديمقراطية في فلسطين أشارت إلى أن اختلاف مستويات السيطرة على الوسيط الاتصالي، وانعدام المساواة بين الفئات الثلاث في تعاملهم مع وسائل الإعلام هو ما يفرز حالة من البلبلة في المفاهيم، ونتيجة لذلك يصل الجمهور إلى حالة من انعدام الرؤية التي لا تمكنه من اتخاذ القرار السليم، ومساندة الاتجاه المراد وفق الرسائل الاتصالية، وهو ما يجعل أسس تشكيل الوعي الديمقراطي لدى الجمهور الفلسطيني ينبع من مصادر إعلامية غير جماهيرية وعلى رأسها الاتصال الشخصي[19].

طبيعة التحولات الديمقراطية الراهنة في العالم العربي:

إن التحولات الراهنة قد ارتبطت إلى حد كبير بعامل التدخل الخارجي والذي وصل إلى درجة الاستخدام الحاد للقوة العسكرية كما حدث في حالة العراق أو الضغوط الإكراهية كما حدث في حالتي سوريا وإيران، وبعض الدول العربية الأخرى بأشكال وعلى مستويات مختلفة مما أدى إلى ظهور تفاعلات سياسية حادة لم تكن متوقعة.

2. إن التطورات السياسية داخل الدول قد ارتبطت بموجة موازية تتمثل في تصاعد تأثير العامل الديني على التفاعلات السياسية وتداعيات الحرب الأمريكية على الإرهاب ونشاطات جماعات الإرهاب في المنطقة وخارجها، مما أدى إلى اختلاط كبير في اتجاهات ومفاهيم التغيير المستهدف على المستويات المختلفة.

3. إن التسارع غير المعتاد في التحولات الديمقراطية في ظل تأثيرات وسائل الإعلام وطموحات الرأي العام (خاصة النخب السياسية) وربما الضغوط الخارجية وظهور تنظيمات سياسية جديدة (لم تتبلور بعد) بما لا يتناسب مع معدلات التحولات الجارية في بنية الثقافة المجتمعية للشعوب المختلفة ومجموعة الأطر القيمية والثقافية والاقتصادية..الخ، التي تحكم سلوكياتها وتحدد توجهاتها، قد دفع في اتجاه ظهور أشكال من عدم الاتزان الداخلي التي تحمل معها احتمالات للصدام أو الفوضى أو السلوكيات العشوائية غير النمطية على الأقل.

4. إن عملية التحول الديمقراطي قد مست بالنسبة لبعض الدول قضايا كبرى لا تتعلق فقط بطبيعة النظم السياسية وإنما هياكل الدول الموحدة ذاتها، وأدى ظهور أطر غير معتادة في المنطقة لتقسيم السلطة وتقسيم الثروة والفيدرالية وأشكال اللامركزية الأخرى إلى طرح احتمالات تأثر كيانات الدول ذاتها.

5. إن ضغط التحولات الديمقراطية قد كشف عن وجود مشكلات معقدة طائفية وعرقية ومذهبية كانت كامنة داخل العديد من الدول العربية، وسيطرت هذه المشكلات على الناتج الديمقراطي لتفرز ظواهر غير تقليدية بالنسبة لمفهوم الديمقراطية الليبرالية ذاتها على نحو يطرح مسألة للديمقراطيات غير المستقرة للنقاش[20].

أمريكا والديمقراطية في العالم العربي:

ثمة متغيرات وأساليب حاكمة لتطبيق المشروع الأمريكي حول الديمقراطية في الشرق الأوسط وعلى رأسها ما يلي:

التأكيد الأمريكي على نشر النموذج:

حيث أعلنت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس في مؤتمر صحفي لها في مدينة بلاكبرن في شمال إنجلترا السبت 1 نيسان/أبريل أنه: "لا تضارب هناك بين القيم الإسلامية والقيم الديمقراطية." وأن أولئك الذين يعتنقون عقيدة الإسلام في جميع أنحاء العالم بما فيه بريطانيا والولايات المتحدة هم أيضا شركاء في الديمقراطيات العظمى.

وأعربت رايس عن اعتقادها بأن شعوب الشرق الأوسط "قادرة تماماً على حكم ذاتها." وأضافت في حديثها الصحفي في بلاكبرن أن الولايات المتحدة مازالت على إيمانها الراسخ بأن "بني الإنسان يريدون الديمقراطية وينبغي لهم أن يحصلوا على تأييد لتلك الرغبة ودعم لها"[21].

نشر الديمقراطية كسبيل لمكافحة الإرهاب:

حيث أعلنت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس أن تشجيع الحرية والديمقراطية هو المفتاح لإلحاق الهزيمة بالإرهاب، وذلك من خلال تغيير الظروف التي تولّد التطرّف. وقالت الوزيرة رايس في إفادة أدلت بها في لجنة الاعتمادات المالية المتفرعة عن مجلس الشيوخ، وهي اللجنة التي تبّت بطلبات وزارة الخارجية من مخصصات الميزانية، إن محاربة الإرهابيين بصورة مباشرة تمثل حلاً قصير الأجل لكنه غير كافٍ لتحقيق الأمن في المدى البعيد. وجاء في إفادة الوزيرة: "إننا نرى أن أيديولوجية الحقد والكراهية التي يعتنقها الإرهابيون لا يمكن مجابهتها إلا بالترويج للحرية والديمقراطية." وأضافت: لهذا السبب تدعم الولايات المتحدة النظامين الديمقراطيين في العراق وأفغانستان، فيما تمارس ضغوطاً على أنظمة متسلطة لتبنّي تغييرات من خلال مبادرة الشرق الأوسط الكبير. وقالت رايس: "التغيير آت، ولو بمواكبة اضطرابات وصعوبات. بيد أن التغيير في الشرق الأوسط آت"[22].

العناصر الرئيسة في تمكين المشروع الأمريكي الديمقراطي في الشرق الأوسط:

تقوم الإدارة الأمريكية باعتماد العديد من العناصر الفاعلة التي ترى فيها القدرة على تمكين المشروع الديمقراطي في دول العالم وفق التجارب الأمريكية السابقة، ومن هذه العناصر:

1. مؤسسات الفكر والرأي: ومنها وسائل الإعلام، الجامعات، مراكز البحث، والمؤسسات الدينية في البلدان ذات الطبيعة الدينية الملتزمة كالشرق الأوسط. وتتأسس الإستراتيجية الأمريكية حول عدد من الإجراءات المتمثلة في:
   - أ- توفير المواهب المؤمنة بالمشروع.
   - ب- جمع المحترفين.
   - ج- إشراك الجمهور.
   - د- سد هوة الاختلافات[23].
2. تغيير الدساتير: وهي تستلهم التجربة الأمريكية بشكل حرفي تقريباً حيث تأتي دعائم التغيير الدستوري على النحو التالي:
   - أ- الفيدرالية بديلاً عن الدولة المركزية.
   - ب- فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ج- المراجعة القضائية للتشريعات.

د- الديمقراطية الليبرالية بديلاً وحيداً، ورفع اسم الديمقراطية عن أي نظام بديل.

ويرى هوارد أن ثمة عوامل مؤثرة في تمكين هذا النموذج الأمريكي تتمثل في:

أ- وجود الضمانات الدستورية الليبرالية الكفيلة بتغيير النظام الحاكم.

ب- وجود الثقافة الدستورية لدى الشعب وهي مسؤولية أجهزة الفكر والإعلام.

ج- وجود ثقافة سياسية قائمة على الليبرالية والتعددية دون قيود فكرية أو عقائدية.

د- انفتاح المجتمعات على العالم ثقافياً دونما قيود.

ه- ازدهار منظمات المجتمع المدني.

و- أن تقوم الدولة على أساس دستوري صريح يكفل الطابع المدني لا العرقي أو القومي أو الديني[24].

التشكك في المشروع الأمريكي:

من المؤكد أن قضية الديمقراطية في الوطن العربي لم تأت قط ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر 2001، بل فالسياسة الأمريكية قامت ومازالت تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها وفي مقدمتها ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها بأسعار معتدلة، ولذلك ظلت واشنطن حريصة على وجود نظم مستقرة حتى لو اقتضى الأمر غض الطرف عن الممارسات اللاديمقراطية في المنطقة، خاصة مع تزايد قناعتها بأن أي عملية تحول ديمقراطي حقيقي قد تفضي إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار تضر بالمصالح الأمريكية أو تفسح المجال لوصول إسلاميين إلى السلطة.

ولا شك أن هجمات سبتمبر أحدثت تغييراً في نظرة واشنطن حول قضية الديمقراطية في المنطقة، فراحت تؤكد على ضرورة وأهمية تحقيق الديمقراطية باعتبارها المدخل الرئيسي لتجفيف منابع التطرف والإرهاب الذي أصبح يستهدف الولايات المتحدة، ومن هنا طرحت في ديسمبر 2002 مبادرة الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية لنشر الديمقراطية في الوطن العربي. ومع ذلك فإن إستراتيجية الحرب ضد الإرهاب التي تبنتها واشنطن في أعقاب أحداث سبتمبر قد أدت إلى حدوث تناقض في السياسة الأمريكية بخصوص هذه القضية، ففي الوقت الذي رفعت فيه واشنطن شعار تحقيق الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي، فإنها وجدت نفسها في حاجة إلى أن تتحالف وتعمل مع نظم غير ديمقراطية أو شبه تسلطية من أجل مكافحة الإرهاب. إن مصداقية الولايات المتحدة بشأن قضية الديمقراطية في المنطقة العربية تتوقف على عوامل عديدة منها مستقبل الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق، وطبيعة الدور الأمريكي في تسوية الصراع العربي– الإسرائيلي، ومدى استعداد واشنطن لتبنى نهج جديد في التعامل مع هذه القضية، على أرضية أسس ومنطلقات عديدة منها أنه ليس هناك شكل واحد لتطبيق الديمقراطية، وأن العوامل الداخلية لها التأثير الحاسم في عملية التحول الديمقراطي، كما أن إدماج الحركات الإسلامية المعتدلة في العملية السياسية يمثل عنصراً هاماً في هذا الخصوص[25].

ويرى نزار محمود أن تبني الولايات المتحدة الأمريكية للتعددية في العالم العربي لا يأتي في إطار موضوعي، وإنما يستهدف تحقيق صورة جديدة من سياسة "فرق تسد" الاستعمارية الشهيرة، وفي هذا الإطار يؤكد على أن ضرورات ومستلزمات الديمقراطية هي:

1- إن الأخذ بالديمقراطية بما تعنيه حق كل إنسان بالمساهمة في اتخاذ القرارات التي تهم حياته باعتباره فرداً في مجموعة الشعب، لم تعد مسألة نقاش على الإطلاق، وينبغي أن لا نستمر في إضاعة الوقت في أمر كهذا. فالديمقراطية بهذه الروح وبهذا المعنى حق إنساني ثابت، وأن الإيمان المطلق بضروراتها لا ينبغي أن يكون موضع شك إطلاقاً.

2- إن تطبيق الديمقراطية ينبغي أن لا يأخذ شكل مناورات أو تكتيكات سياسية شكلية خادعة، وإنما ينبغي تطبيقها بأخلاقية إنسانية ووعي ومسؤولية جماعية حاذقة.

3- إن تطبيق الديمقراطية باعتبارها ممارسة إنسانية واجتماعية يقوم على جملة من الشروط والمستلزمات والاستعدادات النفسية والخلقية والتربوية والاجتماعية. فالديمقراطية وعي ومسؤولية وممارسة يومية، فردية وجماعية، وفي جميع مجالات الحياة. كما أنها ممارسة تخضع، كباقي المفاهيم والضرورات الاجتماعية الأخرى، للتطور والملاءمة.

4- إن الديمقراطية لا تعني العبثية والتعسف في استخدام الحق الطبيعي للإنسان، كما أنها لا يجب أن تسيء استخدام الحرية تجاه المسؤولية الاجتماعية العامة، والتي لا ينبغي لهذه الأخيرة كذلك أن تشكل تفريغاً لروح الحرية في ديمقراطية الاختيار والتصرف.

الدراسة الميدانية

جدول رقم (1) يوضح توزيع العينة في الدول محل الدراسة

الدولة	التكرار	النسبة المئوية
السعودية	152	42.7
مصر	184	51.7
اليمن	20	5.6
المجموع	356	100

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

أن توزيع العينة في الدول محل الدراسة تتمثل في مصر التي جاءت في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 51.7% ويرجع هذا إلى انتشار العديد من الوسائل الإعلامية بها، كما يرجع إلى محوريتها بالنسبة للإعلام العربي، ومن المعروف أن مصر قد مرت بتجارب ديمقراطية بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر وحتى ثورة يوليو 1952، ومن المعروف أن التجربة الديمقراطية المصرية قد تعثرت في أعقاب الثورة، حتى بدأت المطالبات بعودتها مرة أخرى في عهد الرئيس السادات، ومن الواضح أنه مع عودة الحياة الحزبية مرة أخرى عانت التجربة الديمقراطية المصرية من العديد من المشكلات إلا أن الأمر الواضح أن الدعوات والمطالبات بديمقراطية حقيقية تتنامى وتشكل مطلباً أصيلاً لدى الشارع المصري، وهو ما يجعل دراسة أمر الديمقراطية في هذا البلد المؤثر على المحيط العربي أمراً واجباً.

هذا في الوقت الذي جاءت فيه المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بفروق طفيفة حيث بلغت نسبتها 42.7% ويرجع هذا إلى رسوخ العمل الإعلامي بالمملكة على المستوى الصحفي حيث تمثل صناعة الصحافة في المملكة صناعة عريقة وأصيلة بدأت منذ بدايات الدولة، كما يرجع إلى تنامي دور المؤسسات الإذاعية

والتليفزيونية التي تعمل تحت رأسمال سعودي والتي يمكن اعتبارها في صدارة الدول العربية التي تملك قنوات فضائية وإذاعية، ومن المعروف أن السعودية دولة قائدة في المنطقة العربية بكل ما لها من مكانة روحية ودينية، ومكانة اقتصادية تجعلها أكبر دولة اقتصادية عربية، وقد شهدت المملكة في السنوات الأخيرة جدالاً حاداً حول تطبيق المبادئ الديمقراطية في جوهرها سواء تم استخدام المصطلح نفسه أم مصطلحات بديلة كالشورى وغير ذلك، ولما كانت البيئة الثقافية السعودية خاصة والخليجية عامة تشكل بيئات محافظة ومغايرة نوعاً ما للبيئة المصرية الأكثر انفتاحاً واحتكاكاً بالثقافات الغربية فقد كان من الواجب إخضاع الديمقراطية في المجتمع السعودي للدراسة خاصة مع تنامي الحس الديمقراطي الذي شهدته تجربة الانتخابات البلدية التي جرت في جو من الشفافية والنزاهة، والتي تعد مرحلة أولى للتطبيق الديمقراطي في المملكة.

وجاءت اليمن في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 5.6% ويرجع ضعف التمثيل اليمني لعدة اعتبارات لعل من أهمها أن العاملين في المجال الإعلامي من اليمنيين قليل، ولعل التأثيرات القبلية والعشائرية والتي تلعب الدور الأكبر في تشكيل الاتجاه نحو الممارسة الديمقراطية في اليمن، ولا شك أن هذه التجربة وخصوصيتها جديرة بالدراسة في إدراك مفهوم الديمقراطية ذاتها، وتقييم ممارساته في المجتمع اليمني.

مما يضيف إلى الدراسة بعداً مهماً يساعدنا على وضع رؤية شبه كاملة للمفهوم العربي للديمقراطية وطرق ممارستها من خلال دراسة شريحة القائم بالاتصال في وسائل الإعلام العربية في الدول الثلاث: المملكة العربية السعودية، ومصر، واليمن.

جدول رقم (2) يوضح توزيع جنسية المبحوثين في الدول محل الدراسة

الجنسية	الدولة							
	السعودية		مصر		اليمن		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سعودي	132	100	–	–	–	–	132	100
مصري	–	–	180	100	–	–	180	100
سوداني	12	75	4	25	–	–	16	100
لبناني	4	100	–	–	–	–	4	100
فلسطيني	4	100	–	–	–	–	4	100
يمني	–	–	–	–	20	100	20	100
المجموع	152	42.7	184	51.7	20	5.6	356	100

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

توزعت عينة القائمين بالاتصال في الدول عينة الدراسة على ست جنسيات هي: السودانية، والفلسطينية، واللبنانية إضافة إلى الدول الثلاث الأصلية.

حيث انحصرت عينة اليمن على المواطنين اليمنيين فقط، بينما جاءت العينة المصرية من المصريين بنسبة بلغت 97.8%، وشملت سودانيين بنسبة 2.2% فقط، أما العينة السعودية فقد شملت سعوديين بنسبة 86.8%، وسودانيين بنسبة 7.9%، ولبنانيين بنسبة 2.6% وفلسطينيين بالنسبة ذاتها. ويرجع هذا الأمر إلى عدة اعتبارات أهمها:

1. إن اليمن لا تشكل سوقاً إعلامية ولا استثمارية مما يجعل التمثيل ينحصر في مواطنيها.

2. إن مجال العمل أمام السودانيين في مصر واسع، والجالية السودانية في مصر هي جالية راسخة وذات وجود قديم، وهو ما حصر العينة المصرية في المصريين والسودانيين فقط.
3. إن السعودية باعتبارها أهم الدول العربية التي تضم جاليات عربية وإسلامية متنوعة تمثلت فيها بعض الجنسيات الأخرى ممن يعملون في الحقل الإعلامي، ومن المعروف أن اللبنانيين من أكثر الجنسيات العربية عملاً في المجال الإعلامي.
4. إن الجنسيات الثلاث الأخرى احتكت بطريقة ما بمستوى تمثيل ديمقراطي متنوع في بلادها، فقد تشكلت الديمقراطية في السودان عبر ثلاث جمهوريات ديمقراطية انتهت آخرها عام 1989، وعدد من الأنظمة العسكرية التي قيدت غالباً وسمحت أحياناً بوجود قدر من التمثيل الديمقراطي بها، ومن هنا فإن فكرة الديمقراطية لدى الشعب السوداني ليست جديدة وقابلة للتقييم. كما أن لبنان دولة ديمقراطية برلمانية كما ينص دستورها، وإن شابت تجاربها الديمقراطية العديد من الممارسات التي وصلت إلى حد العراك المسلح إلا أن هذا لا ينفي وجود أرضية من الممارسة الديمقراطية في لبنان، أما فلسطين فهي الأخرى قد شهدت في الفترات الأخيرة حالة من الممارسة الديمقراطية التي تم على أساسها تداول للسلطة قلما يحدث في ظل الكثير من الأنظمة العربية، وهو ما يجعل هذه الجنسيات قابلة للدراسة، ويضيف حالة من التنوع بين أفراد العينة.

جدول رقم (3) يوضح توزيع العينة وفقاً للنوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	264	74.2
أنثى	92	25.8
المجموع	356	100

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

أن نسبة الذكور بين أفراد العينة هي الأكبر وهي تتلاءم مع الوضع الحالي للقائمين بالاتصال في الدول عينة الدراسة، فمن المعروف أن العمل الإعلامي لاسيما في المملكة العربية السعودية واليمن يتسم بغلبة الذكور وفق هذه النسبة تقريباً وهو ما يجعل تمثيل عينة الإناث البالغة 25.8% نسبة حقيقية.

جدول رقم (4) يوضح توزيع العينة وفقاً للفئات العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
25 فأقل	36	10.1
35-26	184	51.7
45-36	96	27
55-46	24	6.7
70-56	8	2.2
غير مذكور	8	2.2
المجموع	356	100

من بيانات الجدول السابق يتضح أن:

إن أعلى الفئات العمرية هي فئة الشباب ما بين 26 – 45 عاماً حيث بلغت 78.7% من إجمالي العينة، وهو ما يشير إلى مجتمع القائمين بالاتصال في الدول عينة الدراسة مجتمع شاب، وهذه الفئة العمرية بالذات هي الأقدر على قبول المتغيرات، وعلى تجديد الوضع القائم بعيداً عن الفئات الأصغر التي تعوزها الخبرة العملية بالعمل الاتصالي، أو الفئات الأكبر التي تميل في الأغلب إلى ترسيخ الأوضاع القائمة التي اعتادت عليها دون السعي إلى تجربة أي أمور جديدة، وهو ما يجعل عينة الدراسة – إضافة إلى تمثيلها الفعلي لمجتمع البحث – هي الأقدر على إيراد اتجاهات حقيقية نحو متغيرات الدراسة المتمثلة في الديمقراطية والمتغيرات العاملة في إطارها.

جدول رقم (5) يوضح توزيع العينة وفقاً لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	40	11.2
5-1	136	38.2
10-6	80	22.5
20-11	60	16.9
30-21	36	10.1
أكثر من 30	4	1.1
المجموع	356	100

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

أن نسبة سنوات الخبرة من سنة حتى 20 سنة قد بلغت 77.6% وهو ما يتماثل ويتقارب مع الفئات العمرية الشابة بين 26-45 سنة والتي تم توضيحها سلفاً، وهو ما يدل بشكل مباشر على وجود ارتباط مباشر بين الفئة العمرية وسنوات الخبرة الأمر الذي يمكن الجزم على أساسه بأن القائمين بالاتصال في الفئة العمرية المذكورة قد مارسوا عملهم في الحقل الاتصالي طيلة هذه السنوات مما يجعل فرضية دخول هذه الفئة العمرية الشابة إلى الحقل الاتصالي في أعمار متباينة أمر غير وارد، ويؤكد بالتالي أن القائم بالاتصال في الدول محل الدراسة يبدأ العمل الاتصالي كقائم بالاتصال في عمر شاب ويستمر في هذا الحقل لفترات طويلة تمكنه من اكتساب الخبرة الواجبة في أداء العمل الاتصالي، وتكسبه القدرة على التعامل مع متغيرات الدراسة بشكل يحمل قدراً كبيراً من القدرة والكفاءة.

جدول رقم (6) يوضح توزيع العينة وفقاً للدخل

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 1000	136	38.2
2000-1001	36	10.1
5000-2001	60	16.9
10000-5001	56	15.7
30000-10001	24	6.7

غير مذكور	44	12.4
المجموع	356	100

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

1. تدني مستويات الأجور للقائم بالاتصال حيث بلغت أقل من ألف لنسبة بلغت 38.2% وقد يرجع هذا إلى ضعف الرواتب والدخول في كل من مصر واليمن الأمر الذي ألقى بظلاله على هذه النتيجة، في الوقت الذي نجد فيه النسب شبه متقاربة بين مستويات الدخل المتوسطة ما بين 2000 إلى 10000 وهو ما يمكن أن يرجع إلى ارتفاع الدخول الشهرية للعاملين في المملكة العربية السعودية، وأصحاب الوظائف القيادية في مصر واليمن، وجدير بالذكر أن مستويات الدخول في مصر على سبيل المثال تتفاوت بشكل كبير بين المؤسسات الصحفية والإذاعية (راديو وتليفزيون) لصالح الإذاعية، كما تتباين تبايناً شديداً بين المؤسسات الصحفية القومية وغيرها لصالح القومية، بل إنها تبلغ مستوى آخر من التفاوت بين مؤسسات قومية ضخمة مثل الأهرام وغيرها، وهو ما يفسر تشتت مستويات الدخول على النحو الوارد.

جدول رقم (7) يوضح توزيع العينة وفقاً للمستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
قيادي	32	9
غير قيادي	324	91
المجموع	356	100

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

أن نسبة من يشغلون الوظائف القيادية في وسائل الإعلام محل الدراسة بلغت 9% في مقابل 91% للوظائف غير القيادية، وبمقارنة هذه النتائج بالفئات العمرية وسنوات الخبرة يمكن القول بأن التدرج الوظيفي في الدول محل الدراسة قاصر بدرجة كبيرة، حيث تقتصر القيادة على الفئات العمرية الأكبر من سن الخمسين، والأعلى من 25 سنة من العمل الإعلامي المتصل، وهو ما يلقي بظلاله على قدرة المؤسسات الإعلامية على مواكبة المتغيرات الاتصالية والدولية، وهو ما يعني بالتالي أن هذه المتغيرات لا يتم استيعابها . إن تم . في المدى الزمني المناسب إن لم تستوعب أصلاً.

جدول رقم (8) يوضح توزيع العينة وفقاً للوسيط الإعلامي

الوسيط الإعلامي	التكرار	النسبة المئوية
صحافة	216	60.7
إذاعة (راديو وتليفزيون)	32	9
مختلط	108	30.3
المجموع	356	100

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

إن أغلب القائمين بالاتصال يعملون في الصحافة باعتبارها الوسيط الإعلامي الأكثر ارتباطاً بالمتغيرات الجادة كالقضايا السياسية والفكرية والمستقبليات وذلك بنسبة بلغت 60.7%، وإذا ارتبط هذا الأمر بوجود أنواع عديدة من الصحف في الدول محل الدراسة كالصحف الأسبوعية واليومية، والحكومية والمستقلة والحزبية، وذلك في مقابل نسبة بلغت 9% في المحطات الإذاعية والقنوات التليفزونية التي هي بشكل ما تخضع لسيطرة الحكومات يمكن القول بأن عينة الدراسة تمثل مجتمع الدراسة الفعلي من حيث العدد والتنوع.

كما يمكن ملاحظة وجود نسبة معتبرة بلغت 30.3% من القائمين بالاتصال الذين يعملون في أكثر من وسيط اتصالي سواء بالجمع بين الصحافة والإذاعة، أو بين أي منهما ووظائف العلاقات العامة والإعلان، أو بين أكثر من وسيلة داخل دولهم وخارجها.

جدول رقم (9) يوضح اتجاه المبحوثين نحو الديمقراطية وفق المقياس الموضوع للدراسة

الاتجاه نحو الديمقراطية	التكرار	النسبة المئوية
ضعيف	12	3.4
متوسط	112	31.4
قوي	232	65.2
المجموع	356	100

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

وفق المقياس الموضوع للدراسة والذي تضمن ثلاث عبارات، اثنتان منهما إيجابية نحو الديمقراطية والثالثة سلبية تم اختبار المبحوثين على أساسها وفق مقياس ليكرت الخماسي تبين ما يلي:

1. جاءت أعلى النسب لأصحاب الاتجاه القوي نحو الديمقراطية حيث بلغت 65.2% وهي نسبة عالية تشير إلى أن الديمقراطية . بغض النظر عن المسميات العديدة لها في المجتمع العربي . تحظى بتأييد عالٍ في أوساط القائمين بالاتصال.
2. تلت هذه الفئة فئة متوسط وقد بلغت 31.4% وتمثلت في مؤيدين للديمقراطية مع وجود بعض التحفظات عليها على مستوى التطبيق الشخصي والمؤسسي.
3. جاءت فئة ضعيف بنسبة ضئيلة بلغت 3.4% وهي نسبة تدل على تدني ملحوظ في الاتجاهات المقاومة للديمقراطية في أوساط القائمين بالاتصال في الدول محل الدراسة.

ثانياً: اختبار فروض الدراسة:

الفرض الأول:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال نحو الديمقراطية وخصائصهم الديموجرافية.

جدول رقم (10) يوضح علاقة اتجاهات المبحوثين نحو الديمقراطية بالدول عينة الدراسة

	الدولة	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة F	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الاتجاه العام نحو الديمقراطية	السعودية	152	11.2	30.866	2، 353	0.000
	مصر	184	12.8			
	اليمن	20	10.4			

	المجموع	356	12.0			

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

1. جاءت أعلى المتوسطات في الاتجاه نحو الديمقراطية في مصر حيث بلغت 12.8 بنسبة جاوزت المتوسط العام للمجموع البالغ 12، وهو ما يمكن إرجاعه إلى التجارب التاريخية العديدة المتعلقة بالديمقراطية في المجتمع المصري، وعراقة الحياة النيابية والبرلمانية والتعددية في مصر، كما يمكن القول إن انفتاح المجتمع المصري أمام التيارات الثقافية والسياسية الغربية مكَّن من وجود قاعدة فكرية راسخة في المجتمع المصري شكلت في جوهرها هذا الاتجاه الإيجابي نحو الديمقراطية.
2. جاءت السعودية في المرتبة الثانية حيث بلغ المتوسط الحسابي 11.2 بأقل من المتوسط العام للمجموع، وهو ما يمكن تفسيره في إطار وجود تضارب قي المفاهيم بين الديمقراطية والثقافة السائدة في المملكة والتي تعتمد مفهوم الشورى بديلاً عن الديمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى تشكل حداثة القضية، وارتباطها بالمشروع الأمريكي في المنطقة عوامل سلبية في اتجاه القائم بالاتصال في المملكة نحو الديمقراطية، إذ صار من الواضح الحديث عن ديمقراطيتهم وديمقراطيتنا وغير ذلك من جوانب الخلاف بين طروحات المشروع الأمريكي من جهة، والرؤية الفعلية للديمقراطية من جهة أخرى.
3. جاء اليمن في المرتبة الأقل في الاتجاه نحو الديمقراطية حيث بلغ المتوسط الحسابي 10.4 بفارق بلغ 1.6 عن المتوسط الحسابي العام للمجموع، وهو ما يشير إلى ضعف كبير في اتجاه القائم بالاتصال في اليمن نحو الديمقراطية، وهذا أمر تتصاعد غرابته في ظل اعتماد اليمن على الأسلوب الديمقراطي في إيجاد حياة برلمانية معبرة عن الجماهير، وهنا لا يمكن إنكار تأثير التجربة الديمقراطية في اليمن على اتجاه القائمين بالاتصال فيها نحو الديمقراطية، فقد يكون هذا الاتجاه مرتبطاً بالشعور بفساد هذه التجربة، أو عدم تلبيتها لمطالب الجماهير، أو ترسيخها للانقسام القبلي والعشائري والمذهبي، وغير ذلك من الأمور التي تعلقت بشكل مباشر مع التجربة الديمقراطية اليمنية.
4. كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 0.000 وهو ما يؤكد أن دولة القائم بالاتصال تمثل عنصراً مؤثراً في اتجاه القائم بالاتصال نحو الديمقراطية.

جدول رقم (11) يوضح علاقة اتجاهات المبحوثين نحو الديمقراطية بجنسياتهم

	الدولة	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة F	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الاتجاه العام نحو الديمقراطية	السعودية	132	11.4	13.281	5، 350	0.000
	مصر	180	12.8			
	السودان	16	10.5			
	لبنان	4	13.0			
	فلسطين	4	9.0			
	اليمن	20	10.4			
	المجموع	356	12.0			

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

1. جاءت لبنان في المرتبة الأولى حيث مثلت أعلى المتوسطات وكانت 13 وقد يرجع هذا إلى رسوخ مفاهيم الديمقراطية في الحياة السياسية اللبنانية من جهة، ورسوخ ديمقراطية وحرية الاتصال في لبنان على الجانب الآخر.
2. جاءت مصر في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 12.8 وقد يرجع هذا إلى الأسباب سالفة الذكر من قدم التجربة التعددية في مصر، وحالة الحراك السياسي الحالي الذي تعيشه هذه البلاد.
3. جاءت السعودية في المرتبة الثالثة متقدمة على دول عربية شهدت ممارسة تجارب ديمقراطية حقيقية، وكان المتوسط الحسابي 11.4 بفارق ضئيل عن المتوسط العام للمجموع الكلي، وهو وإن أشار إلى تفوق السعودية في الاتجاه نحو الديمقراطية من جهة إلا أن هذا التفوق كان دون المتوسط العام.
4. جاءت السودان في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ 10.5 وبفارق معتبر عن أقرب الدول وهي السعودية، ومنخفضاً بنسبة كبيرة عن المتوسط العام، وقد يرجع هذا إلى تذبذب المناخ الديمقراطي بين تجارب لم تحقق آمال الشعب السوداني من جهة، وانقلابات عسكرية لم تحقق هي الأخرى هذه الطموحات.
5. جاءت اليمن في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ 10.4 وبفارق كبير عن المتوسط العام، وقد يرجع اقتراب المتوسط الحسابي لليمن من السودان إلى عدم رسوخ التجربة الديمقراطية اليمنية وما شابها من تحولات على النحو سالف الذكر.
6. جاءت فلسطين في المرتبة الأخيرة بفارق كبير للغاية عن المتوسط الحسابي للمجموع الكلي حيث بلغ متوسطها الحسابي 9.0 وقد يرجع هذا إلى أن أغلب الفلسطينيين الذين يعملون خارج الأراضي الفلسطينية لم يشهدوا حالة التحول الديمقراطي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية في الداخل.
7. كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 0.000 وهو ما يشير إلى أن جنسية القائم بالاتصال تمثل عنصراً مؤثراً في تشكيل اتجاهاته نحو الديمقراطية.

جدول رقم (12) يوضح علاقة اتجاهات المبحوثين نحو الديمقراطية بالنوع

الاتجاه العام نحو الديمقراطية	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
	ذكر	264	11.8	3.454	354	0.001
	أنثى	92	12.6			

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

تفوق الإناث على الذكور في الاتجاه نحو الديمقراطية حيث بلغ المتوسط الحسابي للإناث 12.6 وبفارق بلغ 0.8 عن الذكور، وقد يرجع هذا الأمر إلى أن دخول المرأة إلى الحقل الاتصالي كان من آثار الفكر الديمقراطي ذاته، لذا فمن الطبيعي أن تكون المرأة أكثر تأييداً للديمقراطية التي أعطتها هذه الميزة في مقابل الذكور . وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.001 وهو ما يشير إلى أن النوع يعد عنصراً مؤثراً في الاتجاه نحو الديمقراطية بين القائمين بالاتصال.

جدول رقم (13) يوضح علاقة اتجاهات المبحوثين نحو الديمقراطية بالفئة العمرية

الاتجاه العام نحو	الفئة العمرية	العدد	المتوسط	قيمة F	درجات الحرية	مستوى الدلالة

			الحسابي			
الديمقراطية						
	25 فأقل	36	10.9	4.358	5، 350	0.001
	35-26	184	12.1			
	45-36	96	12.1			
	55-46	24	11.8			
	70-56	8	11.0			
	غير مذكور	8	14.5			
	المجموع	356	12.0			

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

1. مثلت الفئة التي آثرت عدم ذكر عمرها أعلى الفئات اتجاهاً نحو الديمقراطية بمتوسط حسابي بلغ 14.5 وبفارق عالي عن المتوسط النهائي للمجموع العام البالغ 12.0.
2. جاءت الفئات العمرية الشابة ما بين 26-45 أعلى الفئات في الاتجاه نحو الديمقراطية وهو ما يشير إلى أن هذه الفئة العمرية التي تتسم بالشباب النسبي هي الأكثر انفتاحاً وقبولاً لتطبيق مبادئ الديمقراطية، ولا شك أن هذه الفئة العمرية تتسم برسوخ الاتجاهات الفكرية الناشئة عن خبرة عملية كافية وهي الأقدر على قبول طروحات الديمقراطية.
3. جاءت الفئات العمرية الأكبر على التوالي في قبولها للديمقراطية بمتوسطات حسابية بلغت 11.8 لفئة 46-55، و 11.0 لفئة 56-70 بفروق واضحة عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يؤكد أن الاتجاه نحو الديمقراطية يتأثر بالعمر حيث يزيد في الفئات العمرية الأقل ويقل في الفئات العمرية الأعلى، وقد يكون هذا الأمر راجعاً إلى أن هذه الفئات تفضل المفاهيم والاتجاهات التي عملت في إطارها حتى وإن كانت غير ديمقراطية، وأن قدرتها على الاتجاه نحو ما تطرحه الديمقراطية من مفاهيم وإشكاليات أقل من الفئات العمرية الأصغر.
4. شكلت فئة 25 سنة فأقل أضعف الفئات في الاتجاه نحو الديمقراطية، وقد يرجع هذا إلى ضعف الثقافة وعدم رسوخ الاتجاهات الفكرية، وعدم احتكاك ثقافة هذه الفئة العمرية بالمعطيات الفعلية في الواقع العملي، وهو ما أضعف اتجاهها نحو الديمقراطية، خاصة إذا ما تم ربط المشروع الديمقراطي في العامل العربي بمؤثرات خارجية مما يزيد من حالة الرفض العاطفي غير العقلاني لفكرة الديمقراطية.
5. كانت الفروق بين الفئات ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 0.001، وهو ما يشير إلى أن السن يمثل عنصراً مؤثراً في اتجاه المبحوثين نحو الديمقراطية.

نتيجة اختبار الفرض الأول:

يتضح من التحليل السابق قبول الفرض الأول القائل بأن المتغيرات الديموجرافية تمثل متغيرات أصيلة في تشكيل مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى عينة الدراسة.

الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال نحو الديمقراطية والمتغيرات الوظيفية.

جدول رقم (14) يوضح علاقة اتجاهات المبحوثين نحو الديمقراطية بسنوات الخبرة

	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة F	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الاتجاه العام نحو الديمقراطية	أقل من سنة	40	10.7	4.386	5، 350	0.001
	5-1	136	12.4			
	10-6	80	11.9			
	20-11	60	11.7			
	30-21	36	12.3			
	أكثر من 30	4	13.0			
	المجموع	356	12.0			

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

يتضح بشكل عام اقتراب الفئات بشدة من المتوسط النهائي للمجموع العام باستثناء فئة أقل من سنة، وقد أسفرت نتائج الاختبارات البعدية أن مرجع الفروق بين الفئات يتمركز بين هذه الفئة وغيرها من الفئات. وعدا ذلك فثمة تفسير يمكن أن يوضح الفروق البينية الطفيفة بين بقية الفئات حيث يتضح أن سنوات الخبرة الأقل والأكثر كانت أكثر إيجابية نحو الديمقراطية، في الوقت الذي كانت فيه الفئات المتوسطة أقل اتجاهاً نحو الديمقراطية بفروق طفيفة، وقد يرجع هذا التفاوت إلى أن الفئات الأقل خبرة ذات رؤى تتسم بقلة العملية، والخبرات الأعلى ذات رؤى أكثر شمولاً، بينما الفئات المتوسطة تعاني غالباً . في العالم العربي . من إحباطات وظيفية قد تثير حالة من ضعف الإيمان بالقضايا الكلية. وقد أظهرت بيانات هذا الجدول العديد من المؤشرات هي:

1. كانت أعلى الفئات هي فئة أكثر من 30 بمتوسط بلغ 13.0 وبفارق كبير عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يشير إلى أن هذه الفئة التي استمرت في العمل الإعلامي طيلة هذه الفترة قد أدركت من واقع الممارسة أهمية التمسك بمبادئ الديمقراطية ونتائج هذا التمسك الإيجابية على العمل الإعلامي من جهة والواقع السياسي من جهة أخرى.
2. جاءت فئة 1-5 وهي التي تمثل سنوات الخبرة الأقل هي الثانية من حيث الاتجاه، وهو ما يشير إلى أن هذه الفئة قليلة الخبرة بالعمل الإعلامي أكثر إيجابية في الاتجاه نحو الديمقراطية، وهو ما قد يرجع إلى حداثة العهد بالعمل الإعلامي لديها، وإيمانها بالقضايا الكلية والعامة ومنها الديمقراطية.
3. جاءت فئة 21-30 في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 12.3، وبفارق ضئيل للغاية عن الفئة السابقة، وهو ما يشير إلى أن سنوات الخبرة تزيد من الاتجاه الإيجابي نحو الديمقراطية على أساس التفسير السابق.
4. جاءت فئة 6-10 في المرتبة الرابعة بفارق ضئيل للغاية عن المتوسط النهائي للمجموع العام بلغ 0.1 وهو ما يشير إلى أن هذه المرحلة من الخبرة العملية تتسم باعتدال وتوسط اتجاهها نحو الديمقراطية.
5. جاءت فئة 11-20 في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ 11.7، وهي الفئة التي تتسم بظهور الإحباطات الوظيفية ذات اتجاه أقل إيجابية نحو الديمقراطية.
6. جاءت فئة أقل من سنة في المرتبة الأخيرة وبفارق كبير عن بقية الفئات، وهو ما أسفر عن دلالة الفروق الإحصائية في هذا الاختبار، وقد يرجع هذا إلى أن هذه الفئة حديثة العهد بالعمل الإعلامي

تركز غالباً على تدعيم وجودها داخل المؤسسات الإعلامية أكثر من الإيمان بالقضايا الكلية العامة كالديمقراطية.

7. كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.001، وهو ما يشير إلى أن سنوات الخبرة تعد عنصراً مؤثراً في الاتجاه نحو الديمقراطية.

جدول رقم (15) يوضح علاقة اتجاهات المبحوثين نحو الديمقراطية بالدخل الشهري

	الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة F	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الاتجاه العام نحو الديمقراطية	أقل من 1000	136	12.5	8.776	5،350	0.000
	2000-1001	36	13.2			
	5000-2001	60	11.0			
	10000-5001	56	11.1			
	30000-10001	24	11.7			
	غير مذكور	44	12.1			
	المجموع	356	12.0			

يعد الدخل الشهري المكتسب من العمل في الوسائل الإعلامية أحد العناصر التي تدخل ضمن المتغيرات الوظيفية حيث لا يمكن فصل الرضا الوظيفي داخل المؤسسة الإعلامية عن مستوى الدخل.

ومن بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

1. كانت أعلى الفئات توجهاً نحو الديمقراطية هي فئة 1001-2000 بمتوسط بلغ 13.2 بما يفوق المتوسط النهائي للمجموع العام بفارق كبير، وقد يرجع هذا إلى أن أصحاب هذه الدخول هم من المصريين ذوي الاتجاه الأعلى نحو الديمقراطية حيث يشكل هذا المعدل من الدخل معدلاً عالياً يتقاضاه أصحاب الخبرة الأعلى.
2. جاءت فئة أقل من 1000 في المرتبة الثانية وفي إطار التفسير السابق يمكن القول بأن هذا المعدل يتفق مع الفئات المؤيدة للديمقراطية خاصة في العينة المصرية.
3. جاءت فئة غير مذكور في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ 12.1 ومثلت الفئات الثلاث السابقة الفئات التي تفوقت على المتوسط النهائي للمجموع العام.
4. جاءت فئة 10001-30000 في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ 11.7 وبفارق ضئيل عن المتوسط النهائي للمجموع وهي تتفق مع معدلات الدخل لذوي الخبرة الأعلى في العينة السعودية، والتي ثبت اتجاهها الإيجابي نحو الديمقراطية.
5. جاءت فئة 5001-10000 بمتوسط بلغ 11.1 وفئة 2001-5000 بمتوسط بلغ 11.0 أقل الفئات اتجاهاً نحو الديمقراطية وهو ما يتوافق مع سنوات الخبرة المتوسطة . خاصة في العينة السعودية . التي ثبت ضعف اتجاهها النسبي نحو الديمقراطية.

6. كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 0.000 وهو ما يشير إلى أن مستوى الدخل الشهري المكتسب من العمل الإعلامي يعد عنصراً مؤثراً في مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية.

جدول رقم (16) يوضح علاقة اتجاهات المبحوثين نحو الديمقراطية بالمستوى الوظيفي لهم

	المستوى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الاتجاه العام نحو الديمقراطية	قيادي	32	11.3	1.970	354	0.050
	غير قيادي	324	12.1			

من بيانات الجدول السابق يتضح أن:

1. ارتفاع متوسط الاتجاه الإيجابي نحو الديمقراطية لدى فئة الوظائف غير القيادية حيث بلغ 12.1 في مقابل 11.3 وهو فارق كبير يوضح أن القيادة تمثل عنصراً مثبطاً للاتجاه نحو الديمقراطية، حيث يعمد القادة غالباً إلى الانتماء إلى المتغيرات الفعلية التي أوصلتهم لمستوى القيادة دون الالتفات إلى مسائل معيارية على شاكلة الإيمان بقضايا عامة كالديمقراطية.
2. كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.050، وهو ما يشير إلى أن القيادة تعد عنصراً مؤثراً في مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية.

جدول رقم (17) يوضح علاقة اتجاهات المبحوثين نحو الديمقراطية بالوسيط الإعلامي الذي يعملون به

	الوسيط الإعلامي	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة F	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الاتجاه العام نحو الديمقراطية	صحافة	216	11.5	60.566	2، 353	0.000
	إذاعة (راديو وتليفزيون)	32	9.7			
	مختلط	108	13.5			
	المجموع	356	12.0			

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

1. جاءت فئة مختلط في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 13.5 وبفارق كبير عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وهو ما يشير إلى أن القائمين بالاتصال في وسائط متعددة يزيد لديهم الاتجاه نحو الديمقراطية، وقد ينتج هذا عن حالة الانفتاح الفكري والثقافي الذي يتطلبه العمل في أكثر من وسيلة، خاصة وأن نسبة كبيرة من العينة قد أشارت إلى تنوع هذه الوسائط التي يعملون بها بين داخلية وخارجية، عربية ودولية، وهو ما يؤكد أن الانفتاح وتنوع الممارسة يقترن بإيجابية الاتجاه نحو الديمقراطية.
2. جاءت الصحافة في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 11.5 وبفارق 0.5 عن المتوسط النهائي، وهو وإن كان يشير إلى أن العاملين بالصحافة أقل من المتوسط العام إلا أن طبيعة العمل الصحفي بما يتطلبه من التعامل مع قضايا فكرية وثقافية متنوعة، إضافة إلى كثرة الاحتكاك بالمصادر الصحفية، وارتباط العمل

الصحفي بالشأن العام بمعدلات تفوق الوسائط الإذاعية قد اقترن بشكل مباشر بمستوى الاتجاه الإيجابي نحو الديمقراطية.

3. كان القائمون بالاتصال في المؤسسات الإذاعية الأقل في اتجاهاتهم الإيجابية نحو الديمقراطية، حيث بلغ المتوسط الحسابي 9.7 بفارق كبير للغاية عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وبفارق كبير عن أقرب فئة، وقد يرجع هذا إلى أن ملكية الوسائط الإذاعية لا زالت في أيدي الحكومات الأمر الذي يجعل مساحة الإيمان بالقضايا العامة أو السعي نحو طرحها مثل الديمقراطية أمراً مستبعداً، خاصة في ظل اعتماد أغلب المؤسسات الإذاعية الوطنية على تكريس الأوضاع القائمة من جهة، وتحويل المتلقي نحو المواد الترفيهية في مقابل المواد الفكرية والثقافية والقضايا العامة.
4. كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000 وهو ما يؤكد أن طبيعة الوسيط الإعلامي الذي يعمل فيه القائم بالاتصال يعد عنصراً مؤثراً في مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية.

نتيجة اختبار الفرض الثاني:

يتضح من التحليل السابق قبول الفرض الثاني القائل بأن المتغيرات الوظيفية تمثل متغيرات أصيلة في تشكيل مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية لدى عينة الدراسة.

الفرض الثالث:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية القائمين بالاتصال لمفهوم الديمقراطية واتجاههم نحوها:

جدول رقم (18) يوضح العلاقة بين رؤية المبحوثين لمفهوم الديمقراطية واتجاههم نحوها

مفاهيم الديمقراطية	الاتجاه العام نحو الديمقراطية	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة F	درجات الحرية	مستوى الدلالة
هي المشاركة في الحكم	ضعيف	12	2.0	19.092	2، 353	0.000
	متوسط	112	3.7			
	قوي	232	4.0			
	المجموع	356	3.8			
هي حرية التعبير والتفكير	ضعيف	12	2.7	61.523	2، 353	0.000
	متوسط	112	4.2			
	قوي	232	4.7			
	المجموع	356	4.5			
هي ممارسة النقد للحكومة وسياساتها إعلامياً	ضعيف	12	2.0	25.762	2، 353	0.000
	متوسط	112	3.9			
	قوي	232	4.2			
	المجموع	356	4.0			
هي حكم الشعب للشعب	ضعيف	12	2.0	33.383	2، 353	0.000
	متوسط	112	3.3			

	قوي	232	4.2			
	المجموع	356	3.8			

تدل بيانات الجدول السابق على ما يلي:

باعتبار أن المقياس المستخدم خماسي يمكن ترتيب خيارات العينة ابتداء على النحو التالي:

1. عنيت الديمقراطية لدى أفراد العينة حرية التعبير والتفكير بمتوسط عام بلغ 4.5، وهو ما يشير إلى سيادة ارتباط المفهوم الديمقراطي بمفهوم حرية التعبير والفكر وهو أمر طبيعي حيث هذه القيمة ترتبط بالعمل في المجال الإعلامي الذي هو في الأساس عمل فكري تعبيري. وقد تراتبت الفئات وفق اتجاهها نحو الديمقراطية تجاه هذا المفهوم فحظي هذا المفهوم بمعدلات عالية بين أصحاب الاتجاه القوي بمتوسط بلغ 4.7، ثم الاتجاه المتوسط بمتوسط بلغ 4.2 ثم الاتجاه الضعيف بمتوسط بلغ 2.7، وكانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000 .
2. جاءت الديمقراطية بمفهوم ممارسة النقد للحكومة وسياستها إعلامياً في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 4.0، وهو أحد أهم وظائف الاتصال عامة وأهمها تقريباً في المجتمعات ذات النظام الإعلامي الحر، وقد تراتبت الفئات وفق اتجاهها نحو الديمقراطية تجاه هذا المفهوم حيث كان أصحاب الاتجاه القوي نحو الديمقراطية هم الأعلى حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.2 في مقابل 3.9 بفارق ضئيل عن المتوسط العام، وبلغت مستوى متدنٍ للغاية لدى أصحاب الاتجاه الأضعف نحو الديمقراطية بمتوسط بلغ 2.0، وكانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000 وهو ما يؤكد ارتباط الاتجاه نحو الديمقراطية بكونها تعني ممارسة النقد للحكومة.
3. جاء كل من مفهومي المشاركة في الحكم وحكم الشعب للشعب في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي واحد بلغ 3.8، وعلى حين تراتبت الفئات في كلتا الفئتين وفق الاتجاه العام نحو الديمقراطية حظي مفهوم حكم الشعب للشعب بالمتوسط الأعلى لدى أصحاب الاتجاه القوي بمتوسط بلغ 4.2، في مقابل 3.3 بفارق بلغ 0.5 عن المجموع النهائي العام لأصحاب الاتجاه المتوسط، على حين تدنى هذا المفهوم لدى أصحاب الاتجاه الأضعف بنسبة 2.0 فقط، بينما جاء مفهوم المشاركة في الحكم بفروق أق بين الاتجاهين القوي والمتوسط حيث مثل متوسط أصحاب الاتجاه القوي 4.0 بفارق بلغ 0.3 عن أصحاب الاتجاه المتوسط، وبفارق كبير للغاية عن أصحاب الاتجاه الأضعف البالغ 2.0، وقد كانت الفروق في كلتا الفئتين ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 0.000 فيهما.

نتيجة اختبار الفرض الثالث:

استناداً إلى نتائج التحليل السابق يمكن القول بأن مفهوم الديمقراطية لدى القائمين بالاتصال يرتبط بمستوى الاتجاه نحو الديمقراطية، في حين تراتبت المفاهيم وفق صلتها بالتطبيق الديمقراطي في العمل الإعلامي بشكل يفوق صلة هذا المفهوم بالمفاهيم الأعم للديمقراطية.

الفرض الرابع:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية القائمين بالاتصال للقيود المعيقة للديمقراطية واتجاهاتهم نحوها.

جدول رقم (19) يوضح العلاقة بين رؤية المبحوثين للقيود التي تعيق تطبيق الديمقراطية واتجاههم نحوها

القيود	الاتجاه العام نحو الديمقراطية	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة F	درجات الحرية	مستوى الدلالة
القيود الاجتماعية	ضعيف	12	2.0	4.699	2، 353	0.010
	متوسط	112	3.0			
	قوي	232	2.8			
	المجموع	356	2.8			
قيود تفرضها المؤسسات الإعلامية	ضعيف	12	2.3	23.217	2، 353	0.000
	متوسط	112	2.7			
	قوي	232	3.5			
	المجموع	356	3.2			
التنظيمات السياسية	ضعيف	12	2.0	11.526	2، 353	0.000
	متوسط	112	3.1			
	قوي	232	3.5			
	المجموع	356	3.3			
التشريعات الدينية	ضعيف	12	1.7	7.700	2، 353	0.001
	متوسط	112	2.2			
	قوي	232	1.7			
	المجموع	356	1.9			
القيود الذاتية	ضعيف	12	2.3	2.473	2، 353	0.086
	متوسط	112	3.0			
	قوي	232	2.7			
	المجموع	356	2.8			

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

وفق المقياس الخماسي المستخدم يمكن ترتيب القيود المعيقة للديمقراطية بين أفراد العينة على النحو التالي:

1. مثلت التنظيمات السياسية السائدة القيد الأكبر أمام الديمقراطية في الدول عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام 3.3، وهو ما يؤكد وجود حالة من انعكاس الوضع الحالي للديمقراطية في العالم العربي حيث التنظيمات السياسية في أي نظام ديمقراطي هي التي تعمل على تفعيل الديمقراطية لا عرقلتها. وقد تراتبت الفئات وفق اتجاهها نحو الديمقراطية نحو هذا القيد، فعلى حين مثل أصحاب الاتجاه القوي نحو الديمقراطية الفئة الأعلى في تبني اعتبار هذا القيد أهم القيود بمتوسط بلغ 3.5، جاء أصحاب الاتجاه المتوسط بمتوسط بلغ 3.1 في مقابل 2.0 فقط وبفارق عال عن المتوسط النهائي لدى أصحاب الاتجاه الأضعف، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000.
2. جاءت القيود التي تفرضها المؤسسات الإعلامية في المرتبة الثانية بمتوسط عام بلغ 3.2، وهو ما يعيد تأكيد وجود أزمة في المناخ الديمقراطي العربي حيث إن المؤسسات الإعلامية في مراقبتها للبيئة الديمقراطية من المفترض أن تسعى وراء تدعيم الديمقراطية لا أن تقف عائقاً في طريقها، وإذا وضع في

الحسبان حالة السيطرة المباشرة وغير المباشرة التي تمارسها الحكومات على وسائل الإعلام فإن هذه النتيجة تعد طبيعية. وقد تراتبت الفئات على نحو يتفق والاتجاه نحو الديمقراطية، فكانت أعلى الفئات هي أصحاب الاتجاه القوي بمتوسط بلغ 3.5 في مقابل أصحاب الاتجاه المتوسط البالغ 2.7، وبفروق أقل مع أصحاب الاتجاه الأضعف البالغة 2.3، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000.

3. جاءت القيود الاجتماعية في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ 2.8، وهو ما يشير إلى أن طبيعة الحياة الاجتماعية في الدول عينة الدراسة لا تسعى وراء تحقيق المصلحة الديمقراطية، أو بمعنى أدق لا ترى في تطبيق الديمقراطية دعماً لمصالحها، وهو ما يؤكد ضعف التربية السياسية داخل هذه المجتمعات بما يتفق والوضع المأمول تجاه الديمقراطية. وقد تدنى متوسط أصحاب الاتجاه القوي نحو الديمقراطية تجاه هذا القيد حيث تطابق متوسطهم الحسابي البالغ 2.8 مع المتوسط النهائي للمجموع العام وقد يرجع هذا إلى أن أصحاب الاتجاه القوي نحو الديمقراطية يرون أن سلبيات التطبيق الديمقراطي لا تنبع من أفراد المجتمع بقدر ما تنبع عن المؤسسات الحاكمة، على حين كان أصحاب الاتجاه المتوسط هم أصحاب المتوسط الأعلى البالغ 3.0 وهؤلاء يرون أن مسؤولية أزمة التطبيق الديمقراطي في العالم العربي ذات بعدين أحدهما اجتماعي والآخر سياسي، بينما جاء أصحاب الاتجاه الأضعف نحو الديمقراطية بمتوسط متدن بلغ 2.0 وبفارق كبير عن المجموع العام، وقد كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.010.
4. جاءت القيود الذاتية في المرتبة الثالثة مكرر وإن لم تكن الفروق ذات دلالة إحصائية، وهي التي تشير إلى القيود الناتجة عن فكر وثقافة وممارسة القائم بالاتصال ذاته نحو الديمقراطية، وقد جاء أصحاب الاتجاه المتوسط الأعلى في متوسطهم الحسابي البالغ 3.0، في مقابل 2.7 لأصحاب الاتجاه القوي، و2.3 لأصحاب الاتجاه الأضعف.
5. جاءت التشريعات الدينية بوصفها قيداً لا يتفق ومبادئ الممارسة الديمقراطية في المرتبة الأخيرة، وهو ما يعني أن عينة الدراسة لا ترى وجود تعارض بين التشريعات الدينية والديمقراطية وقد تبنى هذا الأمر أصحاب الاتجاه المتوسط بمتوسط بلغ 2.2 بينما تدنت متوسطات أصحاب كل من الاتجاهين الضعيف والقوي عن المتوسط النهائي للمجموع العام بمتوسط واحد بلغ 1.7، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.001

نتيجة اختبار الفرض الرابع:

يتضح من التحليل السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية القائمين بالاتصال للقيود المعيقة للديمقراطية واتجاهاتهم نحوها، وباستثناء القيود الذاتية يمكن القول بأن القيود قد تراتبت وفق مسؤولية الدولة والنظام الإعلامي عن إعاقة التطبيق الديمقراطي في الأساس، ثم القيود الاجتماعية فالتشريعات الدينية.

الفرض الخامس:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييم القائمين للممارسة الديمقراطية في العالم العربي واتجاهاتهم نحوها

جدول رقم (20) يوضح علاقة تقييم المبحوثين للممارسة الديمقراطية في العالم العربي واتجاهاتهم نحوها

تقييم الممارسة الديمقراطية	الاتجاه العام نحو الديمقراطية	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة F	درجات الحرية	مستوى الدلالة
من السابق لأوانه تطبيق الديمقراطية في الحكم	ضعيف	12	3.7	2.790	2، 353	0.063
	متوسط	112	2.8			
	قوي	232	3.1			
	المجموع	356	3.0			
أنا سعيد بمستوى الديمقراطية في العالم العربي	ضعيف	12	2.3	0.644	2، 353	0.526
	متوسط	112	2.3			
	قوي	232	2.5			
	المجموع	356	2.4			
المجتمعات العربية لا يمكن تطبيق الديمقراطية فيها	ضعيف	12	3.3	0.702	2، 353	0.496
	متوسط	112	3.1			
	قوي	232	3.0			
	المجموع	356	3.0			
المجتمعات العربية جاهلة لا تستوعب مبادئ الديمقراطية	ضعيف	12	2.3	13.140	2، 353	0.000
	متوسط	112	2.9			
	قوي	232	2.4			
	المجموع	356	2.6			
هناك تغيير كبير في العقد الماضي في فهمنا للديمقراطية	ضعيف	12	2.7	16.249	2، 353	0.000
	متوسط	112	3.4			
	قوي	232	3.9			
	المجموع	356	3.7			

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

وفق المقياس الخماسي المستخدم يمكن ترتيب الأبعاد التقييمية للتطبيق الديمقراطي على النحو التالي:

1. جاء الاعتراف بوجود تغيير كبير في فهم الديمقراطية في العقد الماضي على رأس الأبعاد التقييمية بمتوسط عام بلغ 3.7، على حين تراتبت الفئات بشكل طبيعي وفق الاتجاه نحو الديمقراطية، حيث كان أصحاب الاتجاه الأقوى نحو الديمقراطية على رأِس المقرين بذلك بمتوسط بلغ 3.9 في مقابل 3.4 لأصحاب الاتجاه المتوسط بفارق 0.2 عن المتوسط النهائي، و2.7 بفارق 1.0 عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000.
2. جاء القرار بأنه من السابق لأوانه تطبيق الديمقراطية في العالم العربي في المرتبة الثانية بمتوسط 3.0، وعلى حين أن الفروق بين الفئات لم تكن ذات دلالة إحصائية فقد كان أصحاب الاتجاه الأضعف نحو الديمقراطية هم أصحاب أعلى المتوسطات حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.7، ثم أصحاب الاتجاه الأقوى بمتوسط 3.1، وكلاهما تعدى المتوسط النهائي للمجموع العام على حين جاء أصحاب الاتجاه المتوسط في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ 2.8 بفارق ضئيل عن المجموع العام البالغ 3.0.

3. جاء الاعتراف بأن طبيعة المجتمعات العربية من حيث التكوين والتراث الفكري غير قابلة للتطبيق الديمقراطي أصلاً في المرتبة الثانية مكرر، وعلى حين أن الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية إلا أنها تعكس حالة غريبة من اليأس من التطبيق الديمقراطي بين الفئات الثلاث التي تراوحت بشكل كبير حول المتوسط العام بفروق طفيفة للغاية.
4. جاء اعتبار الجهل السائد في العالم العربي كسبب أصيل في انعدام القدرة على استيعاب ومن ثم تطبيق الديمقراطية في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ 2.6، وقد كان أصحاب الاتجاه المتوسط هم الأعلى في الإقرار بهذا الأمر حيث بلغ متوسطهم الحسابي 2.9 وهو ما يشير إلى أن أصحاب هذا الاتجاه غالباً ما يرون وجود قواعد ومتغيرات معقدة في عمليات التحول الديمقراطي وعلى رأسها الجهل، هذا في الوقت الذي جاءت فيه متوسطات أصحاب الاتجاهين الأقوى والأضعف متقاربة إذ بلغت 2.4، 2.3 على التوالي بفارق طفيف عن المتوسط النهائي للمجموع العام، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000.
5. جاء الشعور بالسعادة لتحقق الديمقراطية بالشكل الحالي في المجتمعات العربية ووصولها إلى هذا المستوى في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ 2.4، ولم تكن الفروق ذات دلالة إحصائية، وقد تقاربت الفئات بشكل كبير حيث تراوحت بشدة حول المتوسط النهائي للمجموع العام.

نتيجة اختبار الفرض الخامس:

يتضح من التحليل السابق صعوبة تعميم نتيجة الفرض حيث لم تثبت الفروق بين تقييم المبحوثين للممارسة الديمقراطية باتجاهاتهم نحوها بشكل باتّ وباستثناء الاعتراف بالجهل كسبب لعدم استيعاب الديمقراطية، والإقرار بوجود تغير نحو الفهم الديمقراطي، لم تكن الفروق ذات دلالة إحصائية، وهو ما يستتبع عدم قبول الفرض الرئيس، وقبوله بشكل جزئي.

الفرض السادس:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية القائمين بالاتصال لجوانب التطبيق العملي للديمقراطية واتجاهاتهم نحوها

جدول رقم (21) يوضح العلاقة بين رؤية المبحوثين لجوانب التطبيق الفعلي للديمقراطية واتجاههم نحوها

جوانب التطبيق الفعلي للديمقراطية	الاتجاه العام نحو الديمقراطية	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة F	درجات الحرية	مستوى الدلالة
المجتمع الذي أعمل فيه يؤيد مبادئ ومنطلقات الديمقراطية	ضعيف	12	2.0	19.993	2، 353	0.000
	متوسط	112	3.3			
	قوي	232	3.8			
	المجموع	356	3.6			
العاملون في المؤسسة الإعلامية التي أعمل بها يطبقون مبادئ الديمقراطية	ضعيف	12	2.3	13.349	2، 353	0.000
	متوسط	112	2.6			
	قوي	232	3.3			
	المجموع	356	3.1			

من خلال متابعتي للإعلام العربي توجد ممارسة فعلية فيه لمفهوم ومبادئ الديمقراطية	ضعيف	12	2.7	4.117	2، 353	0.000
	متوسط	112	2.5			
	قوي	232	2.9			
	المجموع	356	2.8			

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

وفق المقياس الخماسي الموضوع يمكن ترتيب جوانب التطبيق الفعلي للديمقراطية على النحو التالي:

1. جاء الاعتراف بأن المجتمع الذي يعمل به المبحوثون يؤيد مبادئ الديمقراطية في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ 3.6، وهو ما قد يدعم فرضية الشخص الثالث بأن أزمة الديمقراطية يتم استشعارها على الآخرين بشكل أكبر من الذات، وقد تراتبت الفئات على نحو طبيعي حيث جاء أصحاب الاتجاه القوي بمتوسطات أعلى بلغت 3.8 في مقابل 3.3 لأصحاب الاتجاه المتوسط، و2.0 لأصحاب الاتجاه الأضعف، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000.
2. جاء الشعور بأن العاملين في المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها المبحوث يؤيدون مبادئ الديمقراطية في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 3.1، وهو ما يؤكد أن الاتجاه نحو الديمقراطية يفعّل هذا الشعور، وقد تراتبت الفئات وفق اتجاهاتهم نحو الديمقراطية في تأييدهم لهذا الأمر حيث كان أصحاب الاتجاه الأقوى هم الأعلى بمتوسط بلغ 3.3، وتلاهم أصحاب الاتجاه المتوسط 2.6 بفارق معتبر عن المتوسط العام، ثم 2.3 لأصحاب الاتجاه الضعيف، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة 0.000
3. جاء الإقرار بوجود ممارسة فعلية للديمقراطية في الإعلام العربي في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ 2.8، وهو ما يدعم فرضية الشخص الثالث من جديد حيث جاء الشعور بتطبيق مبادئ الديمقراطية في المؤسسة الخاصة بالمبحوث أعلى من الشعور بعمومية هذا النموذج، وقد جاء أصحاب الاتجاه الأقوى في المرتبة الأولى بمتوسط 2.9 وبفارق ضئيل عن المتوسط العام، تلاهم أصحاب الاتجاه الأضعف بمتوسط بلغ 2.7، ثم أصحاب الاتجاه المتوسط الذين يتسمون بحالة من التشاؤمية وتعقد الرؤية نحو الديمقراطية في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ 2.5، وقد كانت الفروق ذات دلالة إحصائية حيث ثبتت العلاقة عند مستوى دلالة بلغ 0.000

نتيجة اختبار الفرض السادس:

من التحليل السابق يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية القائمين بالاتصال لجوانب التطبيق العملي للديمقراطية واتجاهاتهم نحوها، وهو ما يشير إلى أن الاتجاه نحو الديمقراطية يعد عنصراً مؤثراً في الشعور بتطبيقها من عدمه. وعلى هذا الأساس يتم قبول الفرض السادس.

نتائج الدراسة:

1. إن قضية الديمقراطية في العالم العربي تشكل قضية محورية لدى القائمين بالاتصال، وقد تكتسب هذه الأهمية وفق التركيز والاهتمام السائد نحوها في الفترة الراهنة التي تشوبها الكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية.

2. إن الاتجاه نحو الديمقراطية بين القائمين بالاتصال يتجه نحو القوة بشدة وهو ما يؤكد تنامي وتصاعد الحس الديمقراطي عامة، وبين أوساط القائمين بالاتصال خاصة، وهو ما قد ينعكس بصورة مباشرة على الرسائل التي يصنعونها.
3. مثلت المتغيرات الديموجرافية عنصراً مؤثراً في تحديد مدى الاتجاه نحو الديمقراطية، إذ ثبت زيادة الاتجاه نحو الديمقراطية بين الإناث، وبين الفئات العمرية المتوسطة، وبين الدول عينة الدراسة حيث زادت في مصر وكانت متوسطة في المملكة العربية السعودية وضعيفة لدى العينة اليمنية.
4. مثلت المتغيرات الوظيفية المتعلقة بسنوات الخبرة والدخل الشهري ومستوى القيادة متغيرات مؤثرة في مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية، حيث ثبت تأثر الاتجاه بمستوى الخبرة إيجاباً، وتراجع الاتجاه بين الفئات القيادية، وتبين تأثير الرضا الوظيفي والإحباطات الوظيفية على الاتجاه نحو الديمقراطية سلباً.
5. تبين أن نوع الوسيط الإعلامي يمثل عنصراً مؤثراً في الاتجاه نحو الديمقراطية، فالقائمين بالاتصال الذين يعملون في أكثر من وسيلة كانت اتجاهاتهم نحو الديمقراطية أعلى، وهو ما يؤكد أن الانفتاح الثقافي والتعامل المتعدد مع الجهات الإعلامية المتنوعة يكسب القائم بالاتصال رؤية ذات مدى أوسع وأكثر شمولاً نحو الديمقراطية، كما تبين أن الصحافة كوسيلة إعلامية تكسب القائمين بالاتصال بها قدراً من إيجابية الاتجاه نحو الديمقراطية لما تتميز به من سمات عامة ذات اتصال بالقضايا الفكرية، وسمات خاصة نابعة من طبيعة الممارسة الصحفية ذات الاحتكاك الدائم والمباشر بمثل هذه القضايا والشخصيات المعنية بها، وجاء الراديو والتليفزيون في المرتبة الأخيرة نظراً لحالة السيطرة الحكومية على الممارسة الإعلامية للعاملين بها مما أضعف اتجاهاتهم نحو الديمقراطية.
6. عنيت الديمقراطية لدى أغلب أفراد العينة حرية التعبير والفكر والنقد بمعدلات أعلى من المشاركة في الحكم أو حكم الشعب، وهو ما يشير إلى أن سقف الديمقراطية لدى القائم بالاتصال العربي مازال محدوداً بالممارسة الإعلامية أولاً، ودلت الاختبارات الإحصائية ارتباط مفاهيم الديمقراطية بمستوى الاتجاه نحوها.
7. تبين أن أهم معوقات تطبيق الديمقراطية هي التنظيمات السياسية، ثم قيود المؤسسات الإعلامية، ثم القيود الاجتماعية والذاتية وأخيراً التشريعات الدينية، وهو ما يؤكد على أن هذا التراتب يعكس صورة حقيقية للمعوقات الديمقراطية في المجتمع العربي، ويؤكد من جهة أخرى عدم وجود خلاف جوهري بين الدين والديمقراطية، وقد تبين أن مستويات الاتجاه نحو الديمقراطية ترتبط بنوع القيود التي يراها القائم بالاتصال على التطبيق الديمقراطي.
8. تبين من تقييم القائمين بالاتصال للممارسة الديمقراطية وجود حالة اتفاق (تقريباً) على حدوث تغير في فهم الديمقراطية في الشارع العربي، كما أكدت وجود تحفظات لدى القائم بالاتصال نحو تطبيق الديمقراطية نظراً لأسباب سياسية وأخرى اجتماعية تتعلق بالجهل، وضعف الاستعداد لدى الشارع العربي للممارسة الديمقراطية الفعلية.

9. تبين أن القائمين بالاتصال يرون أن مجتمعاتهم تطبق الديمقراطية في الوقت التي لا تطبقها المجتمعات العربية الأخرى، وهو ما يؤكد فرضية الشخص الثالث، والأمر ذاته ينطبق على رؤيتهم نحو تطبيق مؤسساتهم الإعلامية للديمقراطية، وقد تبين أن مستوى الاتجاه نحو الديمقراطية يرتبط بجوانب التطبيق الفعلي للديمقراطية.

هوامش الدراسة

([1]) Amy Hawthorne: **Reform in the Arab World: a New Ferment.** Carnegie Papers, Middle East Series No.52, October 2004

([2]) التقرير الاستراتيجي العربي 2004/2003. قسم التفاعلات الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) 2005.

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB59.HTM

([3]) وثيقة صادرة عن مؤتمر (قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ)، 14 – 12 مارس 2004، مكتبة الأسكندرية، مصر.

([4]) عبد الغفار شكر: مرجع سابق.

(5) فيوليت داغر: حول مفهوم الديمقراطية الحقيقية. Broad band Blogs , Germany 2006

http://hem.bredband.net/dccls/veo1.htm

[6] هيئة الأمم المتحدة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إدارة شئون الإعلام ، 2003

http://www.un.org/arabic/aboutun/humanr.htm

[7] المصدر السابق

[8] **محمد شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة، 2003.**

[9] لمزيد من التفاصيل راجع:

- منصور العريض: الشورى في دولة البحرين. (المنامة: منشورات مجلس الشورى، الطبعة الأولى، 1996) ص 9–61.
- عبدالعزيز بن عثمان التويجري: الديمقراطية في المنظور الإسلامي. (منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم إيسيسكو، 1426–2005).
- فردوس الموسوي: **الإسلام والديمقراطية دراسة تحليلية لتعامل الإسلام مع النظام الديمقراطي** http://www.cdhrap.net/text/bohoth/32.htm.
- ندوة الشورى والديمقراطية والحكم الرشيد: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، بالتعاون مع مركز دراسة الإسلام والديمقراطية واشنطن، 19–20 ديسمبر 2005.
- صلاح الدين جورشي: ترسيخ الديمقراطية مهمة جديدة للفكر الإسلامي (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة العربي العدد: 465 ، 1997/8/1).
- شبكة الأمة الإسلامية : الشورى والديمقراطية سمات وفروق، 2003/5/30
- http://www.alommah.net/showtopic.php?idtopic=145&catnum=18&subcat=78&PHPSESSID=f523772750efc94766f1b8bc07cd6db2
- عبد الله العارف: أيهما له حق السيادة الشورى أم الديمقراطية. 2001، ملتقى البحرين الإلكتروني http://www.bahrainonline.org/showthread.php?t=1487
- برهان غليون: الشورى والديمقراطية رؤية عصرية. (المؤتمر الأول لمؤسسة الفكر العربي، القاهرة، 21–23 شعبان 1423) http://critique-sociale.blogspot.com/2002/10/blog-post.html
- الشورى وحدود الحرية: مجلة النبأ، العدد 42، فبراير 2000.
- فاخر السلطان: في التباين بين الشورى والديمقراطية. 2005/8/6 http://www.metransparent.com/texts/fakher_al_sultan_between_shura_and_democracy.htm
- محمد عمارة: الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية. (مؤتمر الإسلام والغرب في عالم متغير، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، 13–2003/12/15)

- صالح بن عبدالله بن حميد: الشورى والديمقراطية رؤية عصرية وتجربة المملكة. (المؤتمر الأول لمؤسسة الفكر العربي، القاهرة ، ، 21-23 شعبان 1423).
- محسن باقر الموسوي: الشورى والديمقراطية (بغداد: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2003).
- عامر الأمير: المسلمون بين الشورى والديمقراطية. (مجلة الحوار المتمدن، العدد 1099، 2005/2/4) http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=31101
- شاكر النابلسي: لماذا نصر على الديمقراطية لا الشورى، وما الفرق بين الشورى والديمقراطية. شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين) 2004/1/19 http://www.amin.org/views/shaker_nabulsi/2004/jan19.html
- رضوان زيادة: سؤال التجديد في الخطاب الإسلامي (بيروت: دار المدار الإسلامي ، 2004)
- شيرين حامد فهمي: الإسلام ليس نسخة من الديمقراطية. إسلام أون لاين 2000/7/9 http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-jul-2000/qpolitic9-a.asp
- وسام فؤاد: الشورى والديمقراطية.. مساحات الالتقاء والافتراق. شبكة الأحرار، 2005/11/26 http://www.ala7rar.net/navigator.php?pname=topic&tid=2994&PHPSESSID=cd442738e63a7730ddabe34711b82367
- منشورات مؤتمر نظام الحكم الإسلامي والديمقراطية.. الفروق وإمكانية التعايش (عمان 2004/8/21).
- مشير عمر المصري: المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة (غزة: مركز الشرق للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى 2005).

([10]) عبدالغفار شكر: دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية. منشورات لجان إحياء المجتمع المدني في سوريا. 2004/10/27 http://www.mowaten.org/pivot/civil-society/01-05/civil-society-15012005-01.htm

([11]) Jeffrey Scheuer : Democracy and Media . Dissent Magazine , Summer , 2004 . http://www.dissentmagazine.org/article/?article=356

[12] رالف كيتشام: المواطنية والحكم الديمقراطي الرشيد. قضايا الديمقراطية. مجلة إلكترونية تصدر عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، عدد: أسس الديمقراطية، ديسمبر 2005 ، النسخة العربية.

http://usinfo.state.gov/journals/itdhr/1205/ijda/ketcham.htm

[13] إلين هيوم: حرية الصحافة. قضايا الديمقراطية. مجلة إلكترونية تصدر عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، عدد: أسس الديمقراطية ديسمبر 2005، النسخة العربية

http://usinfo.state.gov/journals/itdhr/1205/ijda/hume.htm

([14]) Robert Machesney: Rich Media Poor Democracy. Illinois University Press . USA .1999. Review Article on web http://www.press.uillinois.edu/f99/mcchesney.html

([15]) Theodore L. Glasser, Stephanie Craft : **Public Journalism and the Search for Democratic Ideals . Stanford University . 2000**

([16]) Kendra M. Deppe: The Media and Democracy in Russis . MA , Naval Postgraduate School , University of Monterey , Canada , June 2005

([17]) Chee Soon Juan: Media in Singapore . The Research Institute for Asia and the Pacific , University of Sydney . 2000 http://www.usyd.edu.au/riap/research/publications/chee.htm

([18]) Goran Hyden, Michael Leslie, and FoIu F. Ogundimu: **Media and Democracy in Africa**. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 2002. published at African Studies Review , April 2004 . p 260

([19]) Amal Jamal : Media Politics and democracy in Palestine .. Political Culture , Phralism and the Palestine authority . Middle east Studies , Sussex Academic Press , London . 2005

[20] مشكلات التحول الديموقراطي في الدول العربية: في حلقة نقاش التحولات الديموقراطية وتأثيرها على هياكل الدول المنعقدة بتاريخ 2005/8/23 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية).

([21]) مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية: **رايس تقول: لا تعارض هناك بين الإسلام والديمقراطية . 2 أبريل 2006 ، http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfile-arabic&y=2006&m=April&x=20060402211846xmivotrap0.9895441&t=livefeeds/wfab-latest.html**

[22] مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية: رايس: الترويج للديمقراطية والحرية يمثّل الرد على الإرهاب في المدى البعيد. نشرة واشنطن، 29/مارس 2005

http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2006/Mar/29-797953.html

[23] ريتشارد هاس (مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية): مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة. أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002.
http://usinfo.state.gov/journals/itps/1102/ijpa/haass.htm

[24] آي إي هوارد: نحو قيام ديمقراطيات دستورية حول العالم: وجهة نظر أميركية. منشورات وزارة الخارجية الأمريكية ، 4 أغسطس 2004
http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Aug/03-258806.html

25 حسنين توفيق إبراهيم: الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي. (القاهرة : مؤسسة الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سلسلة كراسات إستراتيجية، المجلد الثالث عشر ، 2003).